تطور الحركة الوطنية في العراق قبل اجازة الاحزاب المعارضة العلنية عام ١٩٤٦

اعداد/المدرس المساعد
ايهاب حسين علي حسين
مديرية تربية بابل

البريد الإلكتروني Email : alehab446@gmail.com

الكلمات المفتاحية:احزاب سياسية، صراعات ،حركات وطنية ، معارضات حزبية.

كيفية اقتباس البحث

حسين ، ايهاب حسين علي، تطور الحركة الوطنية في العراق قبل اجازة الاحزاب المعارضة العلنية عام ١٩٤٦، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٠، المجلد:١٠ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The evolution of the national movement in Iraq before the departure of the opposition parties in public in 1946

Ehab Hussein Ali Hussein

Babylon Education Directorate

Keywords : political parties , conflicts , national movements , partisan opposition

How To Cite This Article

Hussein, Ehab Hussein Ali , The evolution of the national movement in Iraq before the departure of the opposition parties in public in 1946, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2020,Volume:10,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The establishment of the Iraqi state witnessed an activity of Iraqi intellectual leaders that extended until the emergence of the Second World War, which reflects the diversity of intellectual and ideological trends that were the product of the Arab Renaissance Movement, which affected the nature of those formations that took place later, knowing that this period appeared in two important roles the first: Since the promulgation of the Societies Act of 1922 and ending with the establishment of Parliament, during which public parties were established. As for the second: it was after the establishment of Parliament until the establishment of the Second World War, which directly affected the overall political process at that time, and also after

that new parties emerged that were formed following the political process according to variables imposed by policy. Post World War II.

This stage was affected by the emergence of political ideologies that passed and at the same time affected the formation of Iraqi ministries and it marks the beginning of a stage of political party activity that may be against the political process represented by the government while the Iraqis realized that it was related to the British presence in Iraq, so some considered it the reason for the delay in issuing the law of parties is The nature of the formation of political parties in Iraq, as they are mostly religious, sectarian, or ethnic parties, so their presence in this formation is contrary to law and democratic life and its values, in addition to the fact that some political parties receive external financing, which violates their independence and makes them easy to lead to regional parties or fall under The impact of its interests in Iraq, just as the outbreak of the First World War The British occupation of Iraq was a reason that Iraq witnessed the emergence of movements, gatherings and political parties founded and led by educated elites and well-known social figures at the time, and everyone's goal was to seek to end the British occupation and mandate and declare independence and build a modern state. These parties and movements achieved their demands during a period of ten years when Britain agreed to enter into political negotiations that ended with the signing of the 1930 treaty that opened the way for Iraq to obtain its independence and seat in the League of Nations in 1932.

الخلاصة

شهد قيام الدولة العراقية نشاطاً للقادة المثقفون العراقيون امتد حتى قيام الحرب العالمية الثانية وهو ما يعكس تنوع الاتجاهات الفكرية والعقائدية التي كانت من نتاجها حركة النهضة العربية ،التي أثرت على طبيعة تلك التشكيلات التي حصلت فيما بعد ،علما ان هذه الفترة ظهر فيها دورين مهمين الاول: منذ صدور قانون الجمعيات لعام ١٩٢٢ وانتهاء بتأسيس البرلمان واثناءها تأسست الاحزاب العلنية ،اما الثاني :فكان بعد تأسيس البرلمان وحتى قيام الحرب العالمية الثاني التي اثرت وبشكل مباشر على مجمل العملية السياسية آنذاك، وكذلك بعدها ظهرت احزاب جديدة تشكلت على اثر العملية السياسية وفق متغيرات فرضتها سياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ان هذه المرحلة تأثرت بظهور ايديولوجيات سياسية مرت واثرت بنفس الوقت على تشكيل الوزارات العراقية وانها تؤشر لبدء مرحلة نشاط سياسي حزبي قد يكون ضد العملية السياسية

المتمثلة بالحكومة في حين ادرك العراقيون انها مرتبطة بالوجود البريطاني في العراق لذلك عدها البعض انها السبب في تأخر صدور قانون الاحزاب هو طبيعة تشكيل الاحزاب السياسية في العراق ، اذ انها في الاعم الاغلب احزاب دينية او طائفية او عرقية ،فيعد وجودها بهذا التشكيل مخالفة للقانون وللحياة الديمقراطية وقيمها، فضلا عن ان بعض الاحزاب السياسية تتلقى تمويلا خارجيا وهو ما يمس باستقلاليتها ويجعلها سهلة القياد لأطراف اقليمية او تقع تحت تأثير مصالحها في العراق ،**كما وان اندلاع الحرب العالمية الاولى وقيام البريطانيين باحتلال العراق كان سببا في ان يشهد العراق بروز حركات وتجمعات واحزاب سياسية اسستها وقادتها النخب المثقفة والشخصيات الاجتماعية المعروفة وقت ذاك وكان هدف الجميع السعي من اجل انهاء الاحتلال والانتداب البريطاني واعلان الاستقلال وبناء الدولة الحديثة وقد حققت هذه الاحزاب والحركات مطالبها خلال مدة عشرة سنوات عندما وافقت بريطانيا على الدخول في مفاوضات سياسية انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٠ التي فتحت الطريق للعراق بالحصول على استقلاله ومقعده في عصبة الامم عام ١٩٣٢.**

المقدمة

ان البدايات الاولى من تاريخ العراق الحديث ١٩٢١-١٩٣٣ شهد ظهور اكثر من حزب ولكنها كانت احزاب لا تقوم على اسس عقائدية او تنظيمية وكان المؤسسين لها قادة سياسيون هدفهم الاول استخدام احازبهم لأجل التمكن من خوض الانتخابات والفوز برئاسة الحكومة وحالما يتم الامر لهم يتم حل الحزب في اغلب الاحيان ، كما انهم كانوا يستخدمون تلك الاحزاب وعبر خلق تحالفات مع عدد من سيوخ العشائر لأجل القيام بثورات واضطرابات محلية تسعى لخلق بيئة مناسبة لأسقاط الحكومة.

تجربة التعددية الحزبية وحرية التعبير التي عاشها العراق على عهد الملك فيصل الاول ١٩٢١-١٩٣٣ سرعان ما تراجعت بسبب وفاة الملك وعدم قدرة خلفه الملك غازي من ادارة الدولة والتعامل مع الطبقة السياسية مثلما كان والده يفعل مع الزعماء السياسيون في الصف الاول استهوتهم فكرة الوصول لرئاسة الوزارة وتولي الحكم ولهذا فقد اقحموا انفسهم في صراعات من اجل تحقيق تطلعاتهم وكان الصراع قد اصبح محتدما فيما بينهم ونجاح بعضها في استلام الوزارة خير تعبير عن هذا الصراع .

تطور الحركة الوطنية في العراق

المبحث الأول

الاوضاع السياسية في العراق قبل إجازة احزاب المعارضة العلنية عام ١٩٤٦:

عرف العراق الحياة الحزبية العلنية منذ عهد الانتداب ١٩٢١ – ١٩٣٢ ، فقد تألفت عشرة أحزاب رسمياً فكان لبعضها أثر ظاهر في توجيه الشعب الى الاهداف الوطنية وكان البعض الاخر أثر السيء في هذا التوجيه ويعود ذلك للمصالح الشخصية[١] ، وكذلك بسبب الظروف الداخلية والخارجية ولغموض اهدافها وضعف تكوينها وعدم استنادها على قواعد جماهيرية واعية ، وقد اختفت تلك الاحزاب من على مسرح الاحداث السياسية العراقية ولم يبقى منها في مدة الاستقلال سوى حزب الاخاء الوطني الذي قاد المعارضة داخل المجلس النيابي وخارجه ولكن خدمةً لمصالحه الخاصة ، وقد جمدت الحياة الحزبية في العراق منذ تأليف ياسين الهاشم[٢]ي وزارته الثانية في ١٧ آذار ١٩٣٥ ، بقرار اصدره في ٢٩ نيسان ١٩٣٥ ، والذي انهى به حرب الاخاء الوطني لما عرف عن شخصية ياسين الهاشمي الدكتاتورية وكونه ممن تعلم في داخل الدولة العثمانية لذلك لم يكن يؤمن بالديمقراطية بل وحتى لم يؤمن بالملكية وكان يرغب بالجمهورية وقد صرح عن ذلك برأيه بنظام الحكم[٣] .

على اثر ذلك اتجه التيار السياسي في ذلك الوقت الى الحركات القبلية ثم الى الانقلابات العسكرية ، حتى حوادث شهري نيسان وايار ١٩٤١ ، واحتلال الجيش البريطاني العراق احتلالاً عسكرياً ثانياً ، تركزت عندها الدعاية على وجوب تجنيب الجيش في التدخل في الامور السياسية واصبح مفهوماً لدى الجميع ان التوجه السياسي أنحصر على القائمين بالحكم اما المجالس النيابية فلم يبقى لها اثر في الحياة السياسية واصبحت ملكاً للحكومة[٤].

على الرغم من هذه الاضطرابات التي حدثت في العراق خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين حيث منعت الاحزاب من مزاولة عملها السياسي لم يمنع هذا الامر من نشوء جمعيات ونوادي ثقافية ذات طابع سياسي تعمل على تثقيف الامة العراقية وتوضيح الظروف الداخلية والخارجية والاخطار المحيطة بالعراق فكانت بعضها ذات توجه قومي ويمثلها نادي المثنى بن حارثة الشيباني الذي عالج الكثير من القضايا المهمة للعراق[٥] ، وكذلك جماعة الاهالي ذات التيار الاصلاحي وجمعية الاصلاح الشعبي (الشعبية) والتي كانت تختص وتتطرق بالقضايا الاصلاحية وكان لها دور كبير في احداث العراق[٦] ، فهي والى جانب اشتغالها بالقضايا الاصلاحية فقد لاحظنا انها اشتركت بالجانب السياسي من خلال قبولها انضمام اعضاء امثال حكمت سليمان وبكر صدقي اللذان كانا يسعيان لتغير الوزارة وقد توحدت اراء الجناح العسكري

مع جماعة الاهالي على الرغم من وجود بعض المعارضة الداخلية واشتركت الجماعة في الانقلاب في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦[٧] ، وشكلت وزارة شعبية حصلت الجماعة فيها على مقاعد وزارية لكن هذا العقد لم يستمر فقد انفرط مع ازدياد سياسة بكر صدقي الذي لم يكن يؤمن اصلاً بالمبادئ الشعبية وانما كان انضمامه للجماعة خدمة للمصالحة السياسية والحصول على الرغم كون جماعة الاهالي لها مكانتها في الشارع العراقي[٨] .

كل هذه الظروف التي مرت على العراق وحتى حوادث اذار ونيسان ١٩٤١ ، كانت تبشر بفلسفات سياسية ومفاهيم عصرية للحكم لذلك فان فترة انعدام الحياة الحزبية العلنية عام ١٩٣٥ ، وحتى الحرب العالمية الثانية كانت فترة تطور ونضوج ايديولوجيات وافكار عصرية تبناها الجيل الجديد المثقف والذين اسسوا وقادوا بعد الحرب الاحزاب السياسية[٩] .

وخلال الحرب العالمية الثانية عانى العراق من ضائقة اقتصادية كبيرة واخذت الجيوش البريطانية تستورد منه المواد الغذائية الرئيسية ومما زاد في شدة الازمة الاقتصادية هو ظهور طبقة من الاحتكاريين الذين سيطروا على البضائع والاسعار مما نجم عن تفشي البطالة والفقر والجوع وتدني الاجور ، ومما زاد من تذمر الناس من السلطة الحاكمة والانكليز هو قسوة معاملة وزير الداخلية صالح جبر الذي قام بزج الشباب والرجال في السجون والمعتقلات (الفاو والعمارة) في اغلب الظروف بدون سبب مجرد شكوك[١٠] .

وفي الحرب العالمية الثانية كانت دول الحلفاء تعد شعوبها وشعوب المستعمرات الخاضعة لها بإعادة الحياة الديمقراطية وتحسين الاموال الداخلية اذ ما ربحت الحرب ، وبما ان العراق دخل الحرب الى جانب الحلفاء في منتصف ليلة ١٦ – ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣، لذلك اخذت الطبقة الحاكمة في العراق ، تعد الشعب بإعادة الحياة الديمقراطية وتحسين احوال البلد وغيرها من الوعود المعروفة ، وبعد انتهاء الحرب بانتصار القوى الديمقراطية لم تحرك الحكومة العراقية برئاسة حمدي الباجه جي ساكناً ولم تظهر اي ميل للقيام بإجراءات تقدمية كأطلاق الحريات الديمقراطية والغاء الاحكام العرفية التي كانت سائدة في ذلك الوقت بل اننا نجد انها استمرت في اتباع السياسة ذاتها التي كانت سائدة في العراق في اوقات الحرب ، في ذلك الوقت ازدادت المطالبة بأجراء تغير اساسي وبدأ التحرك الداخلي يدعو الى تغير الاوضاع الامر الذي حضره اعضاء مجلس الامة النواب والاعيان وغيرهم من السياسيين بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ ، في بهو أمانة العاصمة والقى عليهم خطاباً جاء فيه :

أولاً : خطاب الوصي عبد الاله :

" اليوم وقد مضت شهوراً على انهاء الحرب في كافة الميادين وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة التي تفتقر الى الحلول الحاسمة وعادلة ليتوطد السلام ورأينا انه قد آن الأوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة بوصفكم ممثلي الامة والناطقين بلسانها جانباً من الماضي والحاضر مسجلين الاسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ثم نخلص من بعد ذلك ما نراه حرياً بأن يؤخذ به ويعمل على تحقيقه في سبيل اعلاء شأن هذه المملكة وانها من شعبها ، ... ان الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التي وضعها الملك فيصل الاول ، هذه الاركان الاساسية للسياسة الوطنية والقومية التي لا غنى لأي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها هادفة الى خدمة البلاد وتحسين شؤونها ، فأن الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصبح بقاء البلاد خالية منها ستقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات ، فمن فاز منها على سواء بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية ، تنفيذ تلك السياسة الوطنية على طريقته الخاصة الموضحة من مناهجه الذي سيكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم ، هذا وادت لائحة قانون الانتخابات الجديد الذي يؤمل ان تنتظروا فيها لنشر دعمها في القريب ستثير على الناخبين الافصاح عن رغباتهم وتمكنهم بذلك من توجه سياسة البلاد وتوجيها ديمقراطياً كاملاً)) [١١] .

((أن الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التي وضعها الملك فيصل الاول ، هذه الاركان الاساسية للسياسة الوطنية والقومية التي لا غنى لأي حزب أو هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها هادفة الى خدمة البلاد وتحسين شؤونها ، فان الاحزاب والهيئات الوطنية التي لم يعد يصبح ان تكون البلاد خالية منها ستقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات ...)) [١٢].

وكانت هذه مفاجئة غير متوقعة بالنسبة للسياسيين الحاضرين الاجتماع الذين كانوا يدركون ان الوصي والطبقة الحاكمة وكذلك الانكليز لم يكونوا جادين في تنفيذ هذه السياسة التي جاءت في الخطاب الذي اعلنه الوصي عبدالاله وعلى الرغم من كون جميع الحاضرين لم يكونوا واثقين من حسن نية الوصي الا انهم اسرعوا في انتهاج السياسة الجديدة والتي كانت فرصة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد ونشر الوعي السياسي والوطني بين ابناء الشعب[١٣].

اما ابرز ما جاء في الخطاب هو عزم الحكومة العراقية على اطلاق الحريات العامة وفسح المجال لتأليف الاحزاب السياسية والسير بسياسة البلاد على اسس ديمقراطية صحيحة مهيباً

بأبناء البلاد والمشتغلين بالقضايا العامة ان ينتظموا في الحياة الحزبية وان يمارسوا حقوقهم الدستورية والديمقراطية التي كفلها الدستور[١٤] .

ثانياً : وكان هناك اسباب عدة ادت الى بعث الحياة الحزبية في العراق منها عوامل الداخلية وهي نمو وتزايد الوعي الشعبي مما ادى الى تزايد النقمة الشعبية ، فحاولت السلطة الحاكمة امتصاصها عن طريق التلويح بتشجيع الحياة الحزبية ومحاولة جعلها تتسم بطابع علني يسهل السيطرة عليه بدلاً من دفعها الى العمل السري وكذلك من اجل ترصين الجبهة الداخلية وكسب الجماهير .

أما العوامل الخارجية تتمثل بكون الحلفاء واثناء الحرب اخذوا يتشدقون بتنظيم العالم على اسس جديدة تؤمن السلم والرفاه وايجاد توجيه للأمم الديمقراطية لتمكينها من القيام بواجبها ، وعلى هذا فإن العراق لابد وان تشمله بعض هذه الدعاية الذي يستلزم بطبيعة الحال ايجاد منظمات وطنية وسياسية واجتماعية تقوم بتنسيق الرأي العام وتنظيمه ، وبالإضافة بان السبب يكمن فيما عكسه الخطر الشيوعي ، فقد قيل بأن الوصي عبد الاله شعر بامتداد النفوذ الشيوعي في اذربيجان بين العشائر الكردية فرأى ان خير وسيلة لذلك هو ان يسمح للاتجاهات السياسية الاخرى بالعمل داخل العراق[١٥].

المبحث الثاني

إجازة الأحزاب العلنية

وفقاً للأعراف السياسية وبعد اعلان خطاب الوصي عبدالاله قدمت وزارة حمدي الباجه جي استقالتها الوزارية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ ، عندها كلف الوصي توفيق السويدي بتشكيل وزارته الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ وحتى تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم تم تكليف السويدي ذو السياسة الوطنية المعتدلة وقد اجرى السويدي مشاورات استمرت ٢٥ يوماً لتأليف حكومة وطنية تسير على وفق المبادئ التي تضمنها الخطاب وقد ضمت هذه الوزارة الجديدة شباباً يميلون الى الحرية وكانوا مصممين على تنفيذ سياسة الاصلاح التي وعد بها الوصي وكان من بينهم وزير الداخلية سعد صالح المعروف بالنزاهة والوطنية الصادقة[١٦] ، وكذلك عبد الوهاب محمود وزير المالية وعبدالهادي الظاهر وزير الاقتصاد فاستقبلت هذه التشكيل الوزارة بتفاؤل واسع وكبير بين الاوساط الوطنية والصحافة العراقية التي كتبت عن ذلك مستبشرة[١٧] .

اما عن منهاج الوزارة الذي تضمن في مجال السياسة الداخلية ان الحكومة سوف تسعى الى نقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم والغاء الاحكام العرفية وسد المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحف وتأسيس الاحزاب السياسية وتشريع قانون لانتخاب النواب يؤمن حرية

الانتخاب والعناية بالفلاح وتحسين حالتهم واوضاعهم وتوزيع الاراضي عليهم[١٨] ، اما في مجال السياسة الخارجية فقد وعدت الوزارة بتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الامم المتحدة ، وخصوصاً وان العراق اصبح تحت الاحتلال البريطاني وهو كان مستقل عن بريطانيا لذلك وعدت الوزارة بتغير هذه الاوضاع واما في السياسة العربية فجاء في منهاج الوزارة جهودها لتعزيز جامعة الدول العربية والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني والوعد بتقديم المساعدة لهم[١٩] ، وبالنسبة للسياسة الخارجية فقد وعدت بتعديل المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠ ، التي اصبحت لا تلائم الاوضاع الجديدة التي اعقبت الحرب وتأسيس منظمة الامم المتحدة لحل المشاكل الدولية .

وبالنسبة للمشاكل العالقة بين العراق وبريطانيا حول معاهدة عام ١٩٣٠ والتي حلت محل معاهدة عام ١٩٢٢ ، والتي اصبحت اساس العلاقات مع بريطانيا واهم هذه القضايا :

١- قضايا السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ، لقد عالجت هذه القضايا المادة (١ ، ٢ ، ٣) التأكيد على ان يسود (سلم وصداقة دائمين) بين الجانبين ويؤسس بينهما تحالف وثيق فضلاً على اجراء مشاورة تامة صريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية المادة رقم (١) واما المادة رقم (٢) ، ان يمثل كل طرف لدى الاخر ممثل سياسي وفقاً للأصول المرعية وكذلك اعطاء السفير البريطاني احقية الاسبقية على الممثلين الدبلوماسيين للدول الاخرى واستشارته في الشؤون الداخلية اما المادة رقم (٣) فقد اكدت على انه في حالة وقوع اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة يوحد العراق وبريطانيا مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية .

٢- القضايا الحربية والدفاعية ، فقد اكدت المادتان ٤/٥ على انه في حالة اشتباك احد الفريقين في حرب يبادر الفريق المتعاقد الاخر فوراً الى معاونته بصفة كونه حليف ، ويوحد الجانبان مساعيهما في اتخاذ التدابير الدفاعية وفي كلتا الحالتين يقدم العراق الى بريطانيا جميع ما في وسعه من تسهيلات والمساعدات ومنها استخدام السكك الحديدية والانهار والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات ومع أن المادة (٥) قد اناطت بالعراق مسؤولية حفظ الامن الداخلي ومسؤولية الدفاع عنه[٢٠] .

٣- القواعد العسكرية ، جاء في المادة ٥ والبند ١ من الملحق : ((يعترف العراق بان حفظ وحماية المواصلات البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من مصلحة الطرفين وتسهيلاً للقيام بتعهدات بريطانيا بمنح العراق لبريطانيا طوال مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين في ضواحي البصرة الشعبية وغربي الفرات الحبانية وان يأذن العراق لبريطانيا بإقامة قوات في الاراضي العراقية في هذين الموقعين على ان لا يعتبر احتلالاً ولا يمس بسيادة

استقلال العراق ، كما منحت بريطانيا حق تعين مقدار القوات التي تقيمها في العراق من حين الى اخر بعد مشاورة العراق فضلاً من منحها حق ابقاء القوات في مناطق اخرى وبالذات في الهنيدي (معسكر الرشيد) وفي الموصل خلال فترة الانتقال التي لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشروع في المعاهدة .

٤- حق المرور وزيادة الموانئ ، حصلت بريطانيا بموجب هذه المادة البند ٧ من الملحق على امتياز لها بأن يقدم العراق عند الطلب التسهيلات الممكنة بمرور القوات البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات والحصول على كافة التسهيلات من استخدام طرق العراق وسكك الحديد وطرق المائية ومطاراته كما يؤذن للسفن البريطانية في زيارة شط العرب شريطة ابلاغ العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية .

٥- الاعفاءات وحماية القواعد الجوية ، فقد اكد البند ٢ من الملحق على تمتع القوات البريطانية في العراق بالحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والاعفاء من الضرائب وسلطة القوانين والتشريعات المحلية اما الملحق رقم ٤ فقد اشار الى تعهد العراق بان يقدم حرساً خاصاً على نفقة الحكومة البريطانية لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله القوات البريطانية[٢١] .

٦- القضايا المتعلقة بالجيش العراقي ، لقد تطرق الى هذه القضايا الملحق البند ٥ و ٦ حيث تتعهد بريطانيا بأن توفر التسهيلات الممكنة بناء على طلب العراق ونفقته الخاصة في الامور المتعلقة بتعليم الضباط العراقيين في بريطانيا وتقديم الاسلحة والتجهيزات العسكرية الحديثة الى الجيش العراقي ، وتقديمها ضباطاً بريطانيين للخدمة بصفة استشارية فيه ، ثم توحيد التدريب والاساليب في الجيشين العراقي والبريطاني وافضلية الالتجاء الى مدربين عسكريين بريطانيين على الاخريين من الدول الاخرى ، لذلك نلاحظ ان المعاهدة قيدت العراق في سياسته الخارجية بشكل يتنافى مع الاستقلال التام ويلحق الضرر بالخزينة حيث اوجبت على العراق توفير التجهيزات التي تشبه الجيش البريطاني اضافة الى الاعفاءات الكمركية للقوات البريطانية ، أما المالية فقد تضررت بإبقاء سيطرة بريطانيا على سكك الحديدية والميناء والسماح لها باستخدام المطارات بدون اجر ، السماح للأشراف على ادارة سكك الحديد وميناء البصرة وفصل ميزانيتها على ميزانية الحكومة وكذلك فقد اخل تعهد العراق في المعاهدة من ناحية المواصلات وحق المرور والنقل بسيادة العراق واستقلاله التام ، ولهذا نلاحظ ان معاهدة عام ١٩٣٠ وتوابعها قد أخلت باستقلال العراق التام بحسب ما جاء في موادها ومواد الملحق العسكري والمالي والقضائي ما يمس بسيادة العراق[٢٢] .

على وفق منهاج الوزارة اصبحت مسألة الموافقة على تأسيس الاحزاب امراً لا بد منه ، وعلى هذا الاساس وافقت وزارة الداخلية في نيسان ١٩٤٦ ، على اجازة خمسة احزاب سياسية هي الاستقلال ، حزب الوطني الديمقراطي و حزب الاتحاد الوطني ، حزب الشعب، حزب الاحرار و وقد رفضت اجازة طلب حزب التحرر الوطني بحجة ان هذا الحزب يضم عناصر شيوعية توسع نفوذها خوفاً من توسع المد الشيوعي في العراق[٢٣] .

المبحث الثالث

الاحزاب المعارضة العلنية في العراق

أولاً : حزب الاستقلال

١- نواة الحزب :

تعود نواة الحزب الى نادي المثنى بن حارثة الشيباني الذي تأسس في بغداد ١٦ شباط ١٩٣٥ ، برئاسة صائب شوكت وعضوية كل من جلال العزاوي ومتي عفراوي ودرويش المقدادي وخالد الهاشمي والضابط فهمي سعيد وصبري مراد ثم اصبح فيما بعد محمد مهدي كبة نائباً لرئيس النادي ، وكان هذا النادي يقوم على احياء التراث القومي ونشر الثقافة العربية بين افراد المجتمع وقد انبثقت من النادي جمعية الجوال العربي برئاسة درويش المقدادي وجمعية الدفاع عن فلسطين برئاسة طه الهاشمي ، لقد اغلق النادي بعد ان اتهم بالإسهام في حركة مايس ١٩٤١ ، وانتهزت السلطات البريطانية فرصة احتلالها الثاني للعراق فنكلت بأعضائه ابشع تنكيل وابعدت المعروفين منهم الى المعتقلات والبعض الاخر الى السجون واعطت النادي وكل اثاثه الى وكر التجسس (نادي اخوان الحرية)[٢٤] .

نشأت فكرة تأسيس الحزب في المعتقلات التي أمرت بريطانيا بإقامتها وجمعت فيها الوطنيين ، وكانت فكرة الحزب تراود ذهن فائق السامرائي وهو في المعتقل وقد قام بمفاتحة محمد صديق شنشل مع خليل كنه وقد رفض شنشل التعاون مع خليل لسلوكه مع رفاقه في المعتقل ولكن نزولاً عن رغبة السامرائي وافق شنشل للعمل سوية ، وبعدها اتصل محمد صديق نائب رئيس نادي المثنى السابق محمد مهدي كبة للانضمام لهم لماضيه المشرف ، وفي البداية اراد فائق السامرائي العضو الاكثر فعالية ان يسمى الحزب (حزب الاشتراكي الديمقراطي) على اساس ان فلسفة التي ركز عليها ومبادئه هي الاشتراكية والديمقراطية وليست الاشتراكية الماركسية او الاشتراكية الفاشية او النازية ولكن استقر تسمية بالاستقلال لأنه قام على اساس انه حزب قومي يعمل في الحقل الوطني على استكمال سيادة البلاد واستقلالها[٢٥] .

تقوم في الثاني عشر من اذار ١٩٤٦ كل من الشيخ محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل ومحمد فائق السامرائي وداود السعدي واسماعيل غانم وخليل كنه وعبدالرزاق الظاهر وعبدالمحسن الدوري وفاضل معلي ورزوق شماس وعلي القزويني بطلب الى وزارة الداخلية للحصول على اجازة التأسيس وأرفقوا طلبهم بالمنهاج ونظام الحزب الداخلي وكان وزير الداخلية السيد سعد صالح المعروف بميوله الوطنية وقد نوه على اسم الحزب بعد الاطلاع على اسماء الاعضاء بان الاحرى ان يسمى حزب السجناء والمعتقلين وقد اجازت الحزب بعد الاجازة في ٦ نيسان ١٩٤٦[٢٦] ، وقد اجراء الحزب في ١٩ نيسان عقد اول مؤتمر له لأشغال المناصب الحزبية وتم انتخاب محمد مهدي كبة رئيساً واللواء الركن المتقاعد ابراهيم حمدي الراوي نائباً للرئيس وداود السعدي معتمداً عاماً وعبدالرزاق الظاهر نائباً اول للمعتمد العام وخليل كنة نائب ثاني له ، وفائق السامرائي امين سر الحزب واسماعيل غانم محاسب وعبدالرحمن خضير امين صندوق فأخذت طلبات الانتقاء الى الحزب تتوارد من انحاء العراق كافة حتى بلغ عددهم (٥٤٥٠) عضواً مسجلاً في السنة الاولى بينهم عدد لا يستهان به من ذوي الثقافات العالية والاطباء والمحامين واقيمت حفل الافتتاح في ٧ حزيران ١٩٤٦ بمقر الحزب بشارع الكيلاني وفي الرابع من اب ١٩٤٦ اصدر الحزب جريدة لواء الاستقلال لتكون اللسان الناطق للحزب ومديرها هو الاستاذ قاسم حمودي وخليل كنة رئيس تحرير لها وقد اصدرت هذه الجريدة ١٩٧٩ عدداً حتى اغلاقها في ٢٩ ايلول ١٩٥٤ وعندما الف نورالدين محمود وزارته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ حيث اغلق جريدة لواء الاستقلال لذلك اصدر الحزب جريدة صدى لواء الاستقلال لتحل محلها وقد صدر منها ٣٧ عدداً[٢٧] ،ولا بد من الاشارة الى ان حزب الاستقلال هو الحزب الوحيد المرخص الذي احتوى على تنظيم عسكري سري كان المسؤول عنه المحامي داوود السعدي عضو اللجنة العليا للحزب فضلاً عن الملازم الاول رجب عبدالمجيد وصالح مهدي عماش وجاسم كاظم العزاوي فضلاً عن وجود ضباط من الرتب الصغيرة يتعاطفون مع الحزب وهذا الامر يعود لصلة اعضاء بحركة مايس عام ١٩٤١ والتي كانت سبب في كره البلاط والاسرة الحاكمة لحزب الاستقلال والتي بقيت تلاحق اعضاءه وتضيق عليهم الخناق[٢٨] .

٢- منهاج الحزب

المادة الاولى : يسمى هذا الحزب (حزب الاستقلال) ومركزه العام بغداد وله ان يؤسس فروع عدة في جميع انحاء العراق .

المادة الثانية : كيان الحزب : يتكون من :

١- **شعبي** : اي يؤمن بأن السيادة للامة ، ويعقد في تحقيق اهدافه على منظمات شعبية شاملة ، ويسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن للمجموع ، بضمان حد ادنى لمعيشة الفرد ومكافحة الفقر والمرض والجهل وغير ذلك من عوامل الانحلال الخلقي والاجتماعي .

٢- **تضامني** : لا يؤمن بالطبقة بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة ويعتبر الامة جماعة وافراد جبهة واحدة لتحقيق الاهداف الوطنية .

٣- **محلّي** : يحرم التعصب الاقليمي والطائفي والديني ويعتبر الوطن بجميع اجزائه وحده اجتماعية يكمل بعضه بعضاً .

٤- **ايجابي** : يتعاون مع الامم الاخرى على اساس تبادل المصالح المشتركة ولا يخاصم الا من يحول دون تحقيق اهدافه .

٥- **تجدّدي تام** : يساير مع التمسك بالخصائص العريقة والمثل العليا روح العصر ويأخذ بالوسائل الحديثة ويطبق قواعد العلم الصحيح في اصلاح حالة الامة ولا سيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية[٢٩] .

سياسة الحزب الخارجية :

امتدت المادة الثالثة سياسة الحزب الخارجية وكانت ترمي الى :

١- تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته والعمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ووسيلة التعاون العالمي لخير الانسانية وصيانة السلام العام.

٢- السعي لتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية ، من المأخذ على الحزب انه لم يرفع شعار المطالبة بإلغاء المعاهدة العراقية البريطانية بل دعا الى تبديلها تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية ولكن في المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٥٠ قرر الحزب بهذا المؤتمر تعديل هذه الفترة فأصبحت كما يلي : مواصلة العمل للتحرر من قيود معاهدة ١٩٣٠ التي استنفذت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع ومن المعاهدات الغير متكافئة والمتناقضة لميثاق هيئة الامم المتحدة .

٣- العناية بالبلاد العربية كافة ولا سيما الاجزاء غير المستقلة منها وتمكينها من تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها واتحادها مع دول الجامعة العربية .

٤-اذكاء روح الصداقة وتقوية العلائق السياسية والاقتصادية والثقافية مع الامم الاخرى ولا سيما المجاورة .

٥- ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويجب ان تبقى عربية ومن اولى واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود ومقاومة انشاء دولة يهودية فيها او في اي قسم منها .

٦- توثيق الروابط بين المهاجر العربي ووطنه الاول بالاتصال بالجاليات العربية في المهاجر .

٧- توثيق الروابط مع الشعوب الاسلامية خارج البلاد العربية واعتبارها قوة عظيمة يعمل الحزب على الاعتزاز بها والتعاون معها[٣٠] .

سياسة الحزب في الشؤون الداخلية :

وكانت ضمن المادة الرابعة لمنهاج الحزب ونصت على ما يلي :

١- اصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً والعناية بسلامة انتخاب المجالس البلدية والادارية .

٢- اصلاح الادارة على وجه يضمن الكفاءة والنزاهة في الجهاز الحكومي ويؤمن للأهلين ادنى نصيب في معالجة المشكلات المحلية .

٣- تعزيز استقلال القضاء وتوحيد نظمه واصلاح القوانين وضمان سلامة تنفيذها على وجه يضمن المساواة ويكفل الحقوق والحريات العامة كحرية الكلام والاجتماع والسنتر .

٤- رفع مستوى الصحافة باعتبارها اداة للخدمة العامة[٣١] .

٥- العناية بالجيش وتسليحه وتثقيفه لتعزيز الروح الوطنية والدفاع عن كيان البلاد ثم المساهمة في الامن العالمي ، ويرى في سبيل ذلك :

أ-ان يناط امر تنظيم الجيش وارتباط ادارته الفنية برئاسة اركان الجيش وحدها ولا يترك لوزير الدفاع التدخل .

ب-الغاء البعثة البريطانية .

ج-اصلاح ما افسده التدخل الاجنبي وذلك بإعادة النظر في كافة التدابير التي فرضتها البعثة البريطانية .

د-العناية بأنشاء ثكنات يتوخى فيها ما هو متوفر في ثكنات البلاد الحرة .

هـ-الاهتمام بالتجنيد الاجباري وحسن تطبيقه بالزام الادارة المدنية التعاون مع الجيش ومنع التلاعب بأسماء المكلفين بالخدمة والغاء البدل النقدي الذي جعل الفقير يدفع بدمه والغني بالقليل من ماله .

و-العناية بالمدارس والكليات العسكرية .

ز-العناية بتسليح الجيش وتجهيزه بما يحتاج .

ح–انشاء معامل عسكرية في العراق وتنظيم التعاون بين دول جامعة الدول العربية .

ط–العناية بالثقافة العامة لأفراد الجيش وانماء الروح الوطنية فيهم .

ي–اعادة النظر في امر الضباط الذين اخرجوا من الجيش واعادة الاكفاء منهم .

ك–تنظيم كافة وسائل الرعاية من صحف ونشرات واذاعة للقضاء على روح الانهزامية التي بثها المستعمرون وشجعتها تصرفات البعثة البريطانية ليعود الى الشعب اعتزازه بالجيش ومهمته المقدسة .

ل–وأخيراً يرى الحزب وجوب ابقاء الجيش بعيداً عن السياسة .

٦– اصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي .

٧– كما يقدس الحزب قوميته ويعتز بها فانه يحترم كذلك القوميات ويستنكر كل استغلال عنصري ، وبذلك يكون حزب الاستقلال قد خطى خطوة تقدمية في مجال سياسته الداخلية التي اكدت على توطيد الحياة الدستورية وضمان حقوق الشعب وممارسة سيادته واصلاح القوانين وضمان الحريات واحترام القوميات وبذلك يكون قد تطرق لكافة الجوانب[٣٢] .

سياسة الحزب الاقتصادية والمالية : (المادة الخامسة)

في جانب الزراعة :

١– توزيع الاراضي الزراعية توزيعاً عادلاً وحل مشكلة الارض وفق المبادئ الاتية :

أ–حصر توزيع الاراضي التي يتم احياؤها مجدداً بالمزارعين الحقيقيين على اساس وحدة معينة من الارض لكل اسرة وبالتعاونيات الزراعية .

ب–تعين حد اعلى لحيازة الاراضي بأي سبب كان بحيث لا يجوز للفرد ان يتجاوزها في المستقبل سواء أكان بطريق التملك او التصرف والاستئجار .

ج–توحيد نوع العائدية في الاراضي الزراعية وتطبيق قانون واحد للخلفية ينفذ بحق الجميع .

د–يرى الحزب في فض النزاع القائم وقيام الحكومة بتوزيع الاراضي على المزارعين بسعر التكليف وبآجال طويلة الامد وعلى اساس الاسرة الواحدة .

هـ–ان تتبع الحاصلات الزراعية ضريبة الدخل التصاعدي على ان يعفى الفلاح من ضريبة النصاب .

و–تبديل القوانين والقواعد الزراعية الراهنة تبديلاً يحمي الفلاح ويكفل جهوده .

٢– استثمار جميع المواد الزراعية بالبلاد وزيادة الانتاج الزراعي بالوسائل الاتية :

أ–تحسين الانتاج الزراعي بانتقاء البذور والعناية بالتربة بإدخال نظام الصرف .

ب–تقليل نفقات الانتاج الزراعي بتوفير الآلات الميكانيكية للري والحرث والدرس والنقل وتأمين تأجيرها للملاك الصغار من قبل الحكومة وبأجور زهيده .

ج–العناية بالثروة الحيوانية ولا سيما الدواجن والنحل وتعميم العلف الاقتصادي وتركيز الصناعات الزراعية وانشاء محطات لتربية الاسماك .

د–انشاء مستودعات كبرى لخزن الحبوب .

هـ–العناية بالتمور وتحسين صناعة كبسها ومنع الاستغلال في تجارتها وذلك بفتح الاسواق العالمية لتصديرها .

و–زيادة مساحة الاراضي القابلة للزراعة بتنفيذ كافة مشروعات الارواء والعمل على تأسيس المراعي الاصطناعية والعناية بالغابات وانمائها .

ز–تعميم المزارع النموذجية وتأسيس التعاونيات الزراعية وتعاونيات الاستهلاك ومؤسسات التسليف الزراعي لإنقاذ الفلاح من الربا الفاحش .

ح–حماية المنتوج المحلي من جشع الشركات الاحتكارية بتأمين نقله داخل العراق وخارجه .

ط–السيطرة على الفيضانات بإنشاء السدود والخزانات واستخدامها للإرواء .

اما في مجال الصناعة ، فقد اكد المنهاج على ما يلي :

١– العمل على انعاش تصنيع البلاد بالتعاون مع البلاد العربية الاخرى واتباع منهج شامل منسق للتصنيع وتركيز الصناعة الوطنية وايجاد اسواق تصريفها وتأمين تكتل اقتصادي بالوسائل الاتية :

أ–الاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه لتوزيع الصناعات توزيعا علمياً وفقاً لاختصاص كل قطر لمنع المزاحمة الضارة والحيلولة دون عطالة رأس المال وتنظيم الاستيراد والتصدير .

ب–استغلال الدولة للثروة المعدنية .

ج–نشر التعليم المهني والصناعي على نفقة الدولة وفتح معاهد التدريب الصناعي وجعل المعامل الكبيرة تحت اشراف الحكومة .

د–قيام الدولة في الصناعات والمشاريع والمؤسسات ذوات الصبغة العامة وفي الحالات التي يعجز عنها التشبث الفردي .

هـ–تساهم الدولة في كافة المشاريع الصناعية الكبرى وبما لا يقل عن نصف راس المال.

و–تأسيس مجالس استشارية لكل صناعة ومجلس اقتصادي اعلى لوضع الخطط والتصاميم العامة .

ز–استخدام الشلالات والقوى المائية لإيجاد الطاقة الكهربائية واستغلالها للصناعة الحديثة[٣٣] .

اما في الجانب المالي : (المادة السادسة)

١- يسعى الحزب لإيجاد سياسة مالية موحدة للتعاون مع البلدان العربية لتوطيد مالية كل دولة وتركيز شؤون النقد ويتم ذلك عن طريق :

أ-توحيد النقد في البلاد العربية .

ب-توحيد الادارة الكمركية بإيجاد ادارة مركزية ومجلس كمركي أعلى .

ج-تأسيس مصرف حكومي مركزي ومصارف مركزية متحدة للبلاد العربية .

٢- يرى الحزب ان الضرائب ليست واسعة لتغطية مصروفات الدولة فحسب بل هي ضرورة حتمية لحفظ كيان الدولة الاجتماعي ويجب ان توافر الشروط الاتية :

أ-ان تكون الضريبة المفروضة على التدخل الناتج من الكسب اقل من المفروضة على الدخل الناتج عن الربع .

ب-ان تفرض نسبة تصاعدية على الدخل والشركات الكبيرة .

ج-ان ترتكز سياسة فرض الضرائب على اساس تخفيض الضرائب غير المباشر التي لها علاقة بحماية الانتاج القومي .

٣- يرى الحزب ان تقوم الدولة بعقد القروض الداخلية عند الحاجة ولا يجوز عقد القروض الاجنبية الا في الحالات الاستثنائية .

٤- يرى الحزب ان تقوم الدولة باستغلال موارد البلاد ومنابع الثروة الكبرى ولا تمنح هذه الامتيازات الى الهيئات الاجنبية الا عند التحقق منفعة المستهلكين والدولة .

اما في قضايا العمال :

١- يرى الحزب في البطالة مرضاً اجتماعياً وبيلاً ولا سيما بطالة المثقفين ويرى وجوب مكافحتها بالوسائل الاتية :

أ-تشغيل العاطلين في المعامل التي تؤسسها الدولة وفي الشركات .

ب-تشغيلهم في مكافحة الامية .

ج-توزيع الاراضي عليهم وتشجيعهم على استغلالها وفق اسلوب التعاونيات .

٢- يرى الحزب ان العمل ليس ببضاعة بل هو حق واجب ونعمة وذلك باتباع ما يلي :

أ-ايجاد العمل لهم بواسطة وكالات الاستخدام المجانية .

ب-تعويضهم عن العطل الكلي والجزئي عن العمل .

ج-منحهم اجازات اعتيادية ومرضية وايجاد صندوق التأمين الاجتماعي .

د-اصدار قانون عقد العمل الفردي الذي يتناول خدمة العمال وكيفية طردهم فصلهم .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2020 Volume:10 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

هـ-رفع مستوى معيشة العمال بتعين حد ادنى للأجور .

و-السعي لأنشاء مساكن للعمال ولصغار الموظفين .

ز-تأسيس نقابات العمال وفق رقابة الدولة .

وقد اعتبر الحزب البطالة مرضاً اجتماعياً خطيراً يجب التخلص منه كما دعا الحزب الى تأسيس النقابات للعمال ورفع مستواهم ولم يكن الحزب يؤمن بالثروة لتحقيق اهدافه الاجتماعية وانما اعتمد على الوسائل الديمقراطية والسبب في ذلك يعود ان قادة الحزب ومؤسسيه ينتمون الى الطبقة البرجوازية الامر الذي ادى الى تطبع الحزب بنفس ايديولوجية مؤسسيه ولهذا نلاحظ ان الحزب لم يستخدم كلمة الاشتراكية منذ تأسيسه عام ١٩٤٦ ولو انه عدل نظامه الاساسي عام ١٩٥٠ واضافة كلمة الاشتراكية الديمقراطية ويرجع ذلك الى ان الاشتراكية اصبح لها تأثير كبير في نفوس الافراد والاشتراكية عند حزب الاستقلال ينقصها وضوح الاهداف والاذكار التي تمتاز بها احزاب الدول المتقدمة[٣٤] .

سياسة الحزب في التربية القومية (المادة السابعة)

وكان الحزب يرى ان التعليم يتركز على دعامتين الاولى التقاليد العربية الثقافية والاخرى الحاجات العلمية التي يتطلبها المجتمع ويتم ذلك بالوسائل الاتية :

١- توجيه النشاط المدرسي الى المثل الرفيعة والآداب الروحية السامية وتنمية الشعور القومي والخلقي واعداد الشباب لحياة الرجولة بغرس مبادئ التضحية والنظام والكفاح .

٢- توسيع نطاق المعارف وجعلها اداة لتكوين الملكات لا تلقين المعلومات فقط بل اصلاح مناهج التدريس وتنويع التعليم الثانوي .

٣- اقرار مبدأ تكافؤ الفرص اقراراً واقعياً وفتح المجال امام النابهين من الطلاب لاستكمال دراستهم العليا على نفقة الدولة والاكثار من البعثات لسد حاجة الدولة .

٤- جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وجعل التعليم في جميع مراحله مجاناً والقضاء على الامية.

٥- العناية بالمعلم من حيث حسن الاختيار والترفيه من ناحية الراتب والمخصصات ومحل سكني وساعات العمل والتقاعد وتأسيس كليات كافية لأعداد المعلمين .

٦- تأسيس دورات مسلكية لتكوين طبقة اخصائية تساير التطور المستمر في العلوم والفنون والاكثار من المؤثرات السنوية .

٧- العناية بالرياضة البدنية والفروسية واتخاذها عاملاً في تهذيب المشاعر .

٨- العناية بالأدب وسائر الفنون الرفيعة واستخدامها في انهاض الامة .

٩- العناية بالمواطن وجعله مسؤولاً في المساهمة بخير المجتمع حسب طاقته وقدرته ومحاربة العقلية الانعزالية باعتبارها ضارة .

١٠-يرى الحزب ضرورة تأسيس الجامعات العراقية وضمان استقلالها .

١١-يقر الحزب مبدأ فتح المدارس والمعاهد الاهلية على ان تكون خاضعة لرقابة الحكومة ووفق المنهاج الحكومي ويحرم الحزب قيام جهات اجنبية فتح رياض الاطفال والمدارس ويوجب ابناء المدارس الاجنبية تحت رقابة واشراف الحكومة [٣٥].

سياسة الحزب في الشؤون الاجتماعية (المادة الثامنة) :

يرى الحزب وجوب رفع المستوى الصحي والخلقي في البلاد ومعالجة سوء التغذية بين الطبقات الفقيرة وذلك بالوسائل الاتية :

١-انشاء معاهد الخدمة الاجتماعية وبيوت الامة على ان تشمل اقسام الطبقة فيها مستوصفات وحمامات ودور توليد وعلى اقسام اقتصادية تتولى ارشاد الاهلين الى انشاء الشركات التعاونية والمخابز والمعامل الريفية .

٢-تحسين الصحة العامة وذلك بالإكثار من المستشفيات والاطباء وجعل كل لواء وحدة طبية مستقلة بمختبراتها وغرف عملياتها وفحوصها .

٣-تطبيق قواعد الطب العراقي وذلك بأعداد منهاج شامل منسق تقوم بتنفيذه المؤسسات الصحية بالتدريج وبالتعاون مع دوائر الري والاشغال والبلديات وسائر الجهات الاخرى ذات العلاقة .

٤-اصلاح القرية وتأسيس قرى عصرية تحل محل القرى القديمة وفق منهاج شامل ينفذ بالتدريج.

٥-انشاء مؤسسات رعاية الطفل والحضانة على ان تتبناها الدولة وتقوم بالعناية بصحة العوامل وفحص الاطفال وتقديم الدواء مجاناً .

٦-انشاء الملاجئ للعجزة وذوي العاهات ودور تهذيب للأيتام[٣٦].

٧-يرى الحزب وجوب العناية بالنسل لتكوين جيل قوي وذلك بالوسائل الاتية :

أ-تشجيع الزواج بين الاصحاء .

ب-قروض الزواج للمحتاجين وتكون اسقاط القسط كلع عند ولادة الطفل الخامس

ج-فرض ضريبة على العزاب وتخفيف الضرائب على المتزوجين .

د-الغاء البغاء الغاء تاماً ومكافحة سائر الامراض الاجتماعية .

هـ-تهيئة الوسائل الممكنة لربط الريف بالمدينة .

٨-على الدولة ان تهيئ للعشائر والبدو وسائل الاستقرار والعيش الثابت ونقلهم الى الحضاري بالتدريج [٣٧].

سياسة الحزب في الشؤون العامة :

المادة التاسعة : تشكيلات الحزب وكيفية ممارسته اعماله وسائر الشؤون الادارية تعين بالنظام الداخلي تعرض على وزارة الداخلية لاستحصال الموافقة .

المادة العاشرة : لا يجوز لأعضاء الحزب ان يقبلوا عضوية شركة اجنبية (عدا العربية) او اية وظيفة فيها قطعاً وكذلك لا يجوز ان يقبلوا اي منصب سياسي الا بموافقة الحزب ، اما الترشيح لعضوية المجالس النيابية فيتم باقتراح اللجنة العليا وموافقة المؤتمر العام .

المادة الحادية عشر : لا يجوز اجراء اي تعديل في النظام الاساسي الا بموافقة ثلثي المؤتمر العام على ان لا يشمل التعديل المادتين الثانية والعاشرة [٣٨].

ثانياً : الحزب الوطني الديمقراطي

١- نواة الحزب :

كان الحزب الوطني الديمقراطي الوريث الرئيسي لجماعة يسارية ظهرت في ثلاثينيات وهي جماعة الاهالي تأسست هذه الجماعة على ايدي شبان مثقفين ينحدر غالبيتهم من عوائل ذات دخول متوسطة رأوا حاجة لتحقيق اصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياحية أسياسية في العراق ، وكان اغلب اعضائها من الطلاب العراقيين اليساريين الذين كانوا يدرسون في الجامعة الامريكية في بيروت وكانوا متفقين على ضرورة تنظيم الشباب العراقي للعمل في سبيل تطوير البلاد ، اما ابرز اعضائها هم حسين جميل وعبدالقادر اسماعيل محامين بغداديين[٣٩] ، وعبدالفتاح ابراهيم ومحمد حديد موظفين في السلك الحكومي ويعتبر محمد حديد من عائلة ثرية تجارية موصلية درس كلية الاقتصاد في لندن (سكوا اوف ايكونوميكس) وتأثير بأفكار استاذه هارولد لاسكي وعبدالفتاح خريج جامعة كولومبيا في نيويورك ويضاف لهم غزير شريف وخليل كنة درويش الحيدري وعلي حيدر سلمان وقد اصدرت الجماعة جريدة يومية سياسية باسم الاهالي وكانت من ارقى الجرائد في بغداد [٤٠].

وقد طورت الجماعة فلسفة الاصلاح الشعبي واصدرت الشعبية وقد اختارت الجماعة هذا الاسم في محاولة تجنب اتهامها بالشيوعية من جهة ولتبين ان افكارها لم تكن مجرد نسخة عن الاشتراكية الغربية وقد اصدرت الشعبية برنامج شامل للإصلاحات الاجتماعية[٤١].

وقد مرت ظروف على العراق منها الحرب العالمية وحركة مايس ١٩٤١، صعوداً حتى نهاية الحرب العالمية وخطاب الوصي الذي اشار الى السماح بتأليف الاحزاب وبالنسبة لجماعة

الاهالي فقد انقسم اعضاءها وذهب كل فريق في اتجاه معين لتشكيل حزب خاص بهم وفق ايديولوجيتهم ، وقد راودت فكرة تاسيس حزب ديمقراطي يدين بالمبادئ الاشتراكية ويدنو الى اصلاح جذري في البلاد ، وعلى هذا تقدم في الخامس من اذار ١٩٤٦ كل من كامل الجادر جي ، محمد حديد ، حسين جميل ، عبدالوهاب مرجان ، عبدالكريم الازري ، عبود الشالجي ، يوسف الحاج الياس ، صادق كمونة بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم الحزب الوطني الديمقراطي وهذا الاسم هو امتداد لحزب الوطني العراقي جعفر ابو التمن وقد اجازته الوزارة في ٢ نيسان ١٩٤٦[٤٢].

ويعد الحزب الوطني الديمقراطي الجناح المعتدل في الحركة اليسارية في العراق وهي الحركة التي تتكون من هذا الحزبين وقد ضم عدد من الشباب الماركسي المثقف الذين كانت لهم رغبات في استقلال الحزب بعد ان رفضت الوزارة اجازة حزب التحرر الوطني الشيوعي لذلك تغلغلوا في الحزب الوطني الديمقراطي ولكن هؤلاء تم فصلهم[٤٣] وسوف نتطرق لهذا في الفصل القادم .

جرى اول انتخاب لأول لجنة ادارية مركزية للحزب في ٢٦ نيسان ١٩٤٦ في بناية مدرسة التفيض الاهلية وقد تم انتخاب كامل الجادرجي رئيساً وعبدالكريم الازدي نائباً للرئيس وحسين جميل سكرتيراً وعبود الشالجي محاسباً[٤٤].

٢- منهاج الحزب :

كانت غاية الحزب هي القيام بالإصلاح عام لكافة مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكانت كما يلي :

اولاً : في جانب السياسة :

١- السياسة الخارجية :

-اكمال استقلال العراق واقامة علاقات بين بريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تربطهم مع ميثاق عصبة الامم المتحدة وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفق هذه الاسس.

-تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينهما في ادارة موحدة ونظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية.

-العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من الاستقلال ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولة يهودية فيها وصل قضية فلسطين بما يتضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها .

–تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة والدول المجاورة خاصة والتعاون مع الدول كافة بصورة تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة لتنظيم السلم على اساس تعميم العدالة والحرية والرخاء في العالم(٤٥).

اما في ناحية السياسة الداخلية فأن الحزب يسعى لتحقيق حياة ديمقراطية نيابة برلمانية بما تستلزم مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر وتقسيم العراق الى دوائر انتخابية مزرية وانما الحياة السياسية الحزبية وتأييد الحريات الديمقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع واصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح كفؤاً للقيام بواجباته واصلاح الجيش اصلاحاً يجعل منه جيشاً عصرياً مدرباً وضمان استقلال القضاء وتوحيده وكفالة الحقوق والحريات اما في الوحدة العراقية ، فقد جاء ان الحزب لا يفرق بين العراقيين ولا يميز بعضهم عن بعض وجمعتهم على اختلاف مناصبهم ودياناتهم متساوين في الحقوق والواجبات(٤٦).

ثانياً : في الناحية الاقتصادية

يعتبر الحزب ان مشكلة العراق الاقتصادية في قلة الانتاج وسوء توزيع تمراته وان لا حل لمكافحة الفقر والجهل والمرض الا بمعالجة طريقة التنظيم من خلال زيادة الانتاج وحسن توزيع ثمرات الانتاج بوضع منهج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي وانشاء مشاريع الري والتصريف وتصنيع وتأسيس الحقول التجريبية في مختلف انحاء العراق وادخال نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية وزيادة المراعي وتحسين تربية المواشي .

ويرى الحزب ان مشكلة الارض تحل بمعالجة مشكلة توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة وكذلك توزيع الاراضي لتوطين افراد العشائر الرحالة(٤٧) .

أولاً : وفي مجال الصناعة ، تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة كتجهيز الماء والكهرباء ومشاريع النقل كالسكك الحديدية والباصات والتراموايات .

ثانياً : تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ومصفى النفط والمعادن .

ثالثاً : تقوم الدولة بالمشاريع التي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام .

رابعاً : في مجال المشاريع الصناعية تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الرأسمال الوطني والتشبث الفردي من انعاش الحركة الصناعية(٤٨) .

خامساً : تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف والاسواق المالية وتأسيس مصرف وطني مركزي يعهد اليه اصدار العملة والاشراف على معاملات الاعتماد والصيرفة وتأسيس مصارف تجاريه وزراعية وصناعية للقيام بالأعمال الضرورية للاقتصاد الوطني(٤٩) .

سادساً : تعني الدولة بشؤون التجارة بواسطة لجان او جمعيات خاصة لكل قسم من اقسامها الرئيسية على غرار جمعية التمور ولجنة الحبوب وتقوم هذه اللجان والجمعيات بالأعمال التجارية اللازمة لتحسين وتصنيف وخزن ونقل وتصريف المنتجات العراقية والقيام بالوساطة في عقد الصفقات الكبيرة .

سابعاً : القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق المواصلات البرية والنهرية والجوية على وجه يؤمن الاتصال بين كافة انحاء العراق في كافة المواسم وحل مسألة الشحن البحري ونقل صادرات العراق على وجه يضمن مصلحة المنتج العراقي ، وتقليل الفوارق الطبقية الاقتصادية وهذا لا يتم الا بالطرق الاتية :

١- الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وزيادة حصة الفلاح من الانتاج وايجاد المؤسسات التعاونية والاجتماعية اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي .

٢- تحسين احوال العمل في المشاريع الصناعية والمشاريع الاقتصادية الاخرى ، بواسطة النقابات وضمان حقوق العمال .

٣- تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضرائب المتصاعدة المباشرة على كافة اصناف النقل وعلى الارث وتخصيص جزء من واردات الدولة للقيام بالخدمات الاجتماعية[٥٠] .

ثالثاً : الناحية الاجتماعية

في مجال الصحة دعا الحزب الى العناية بالأوضاع الصحية وبين العلاقة بين سوء التغذية والامراض لذلك دعا الى العناية بالتغذية ونشر الوقاية الصحية ضد الامراض وتوسيع المعاهد الصحية ورفعها وتوسيع الوسائل اللازمة للأطباء في كافة انحاء العراق ، مع العناية بالأدوية والطفولة ومكافحة اسباب وفيات الاطفال مع انشاء مستشفيات حكومية ثابتة وتوفير المعالجة الصحية المجانية للجميع وتشجيع المنشآت الصحية الاهلية[٥١] .

اما في الشؤون الاجتماعية ، فقد اكد مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقاً يتناسب ووضع العراق الاقتصادي والاجتماعي ليضمن لكل فرد حد ادنى من المعيشة وجعل الاهلين اصحاب الرأي في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب وزيادة مساهمة الاهلين في ادارة شؤونهم المحلية واصلاح البلديات وتوجيه عنايتها لتأمين وسائل الراحة العامة للشعب وتنظيم المدن وفق تصاميم عامة وانشاء دور صحية لذوي الدخل المحدود وصغير وانشاء قرى عصرية للفلاحين واصلاح البحوث لتكون اداة اصلاح وتهذيب وتحرير المرأة ورفع مستواها الاجتماعي[٥٢] .

اما في الناحية الثقافية : فقد وضع الحزب في منهاجه جانباً للثقافة والتعليم حيث طالب بجعل التعليم الابتدائي اجباري ومجاني خلال عدد معين من السنين ومكافحة الامية وتوسيع

التعليم الابتدائي والثانوي وجعله مجاني والاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليم العالي وتأسيس الجامعة العراقية وتهيئة فرص متساوية في التعليم على اساس الكفاية ونشر الثقافة العامة بتأسيس المكتبات وانماء حركة التأليف والترجمة وتشجيع الفنون الجميلة وتشجيع المدارس الاهلية والعناية بالمعلم وتحسين شروط خدمته وايجاد مسكن له في القرى والاماكن النائية وتهيئة الفرص الكافية[٥٣] .

ثالثاً : حزب الشعب

١- نواة الحزب

نشأ حزب الشعب في تربية جماعة الاهالي ومارس عمله بصورة سرية منذ عام ١٩٤٢ وكان نشاطه مقتصراً على المنشورات السرية التي تكتب باليد وتوزع بين الاعضاء وبعض المقربين الذين يوثق بهم ولكن في نطاق محدود بحيث لم يتسن لرجال الامن العثور على شيء منها لأنها كانت تمزق بعد قراءتها مباشرة ، حاول اعضاؤه الظهور على المسرح السياسي بشكل علني عام ١٩٤٣ في وزارة نوري السعيد السابعة حيث ظهر في خطاب العرش دعوة لتشجيع الاحزاب السياسية فتقدم في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣ ، كل من يحيى قاسم وعبدالرحيم شريف وعبد الامير ابو تراب ومحمود صالح سعيد وتوفيق منير ويوسف جواد المعمار ابراهيم الخضيري وابراهيم الدركزللي بطلب الى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي باسم حزب الشعب وارفقوا الطلب بالمنهاج ولم يتم الموافقة على الطلب وبالعكس تمت ملاحقة اعضاءه عندها كان عزيز شريف مع جماعة الاهالي ويحرر في جريدتهم ثم ابتعد الوصي تقدم كل من عزيز شريف وعبدالرحيم شريف وعبد الامير ابو تراب وتوفيق منير ونعيم شهرباني (يهودي) وحميد هندي وابراهيم الدركزللي وجرجس فتح الله وسالم عيسى ووديع صلبا وثلاثتهم مسيحيين[٥٤] .

تم اجازة الحزب في ٢ نيسان ١٩٤٦ وعقد الحزب مؤتمره الاول في قاعة سينما روكسي في ٢٦ نيسان واجرى انتخاب لأول لجنة مركزية وفاز بها عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الامير ابو تراب وخليل مهدي وحميد هندي ووديع طلبا وعبدالوهاب ماشطة ، وقد اصدر الحزب جريدة اسبوعية باسم الوطن لسان حال الحزب وبعد ان اصدر منها (٢٣) عدد جعلها يومية[٥٥] .

كان في داخل الحزب الشعب تياران متباينان الاول تيار ماركسي يدعو الى النضال والانقضاض على السلطة لتحقيق مطالب العمال ويضم عزيز شريف وشقيقه عبدالرحيم وتوفيق منير ، وتيار معتدل يرى ضرورة مجاراة السلطة للحصول على بعض المكاسب ومنها الوصول الى الحكم ويضم عبد الامير ابو تراب وابراهيم الدركزللي وعبدالملك نوري ولكن هذا التباين لم يؤد الى الفرقة بين الطرفين لقصر عمر الحزب والمطاردة السلطة[٥٦] .

لقد عارض حزب الشعب وزارة ارشد العمري في جريدته الوطن التي تشكلت (١ حزيران /١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦) ، ثم وزارة نوري السعيد التابعة (٢١ تشرين الثاني / ٢٩ اذار ١٩٤٧) ، ومن بعدها وزارة صالح جبر (٢٩ اذار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) معارضة لا هوادة فيها مطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٠ البريطانية العراقية على اساس دخول العراق عصبة الامم وهذا ما يجعله في تحرر من كافة قيود المعاهدة وايضاً اتهم الحزب الوزارات التي تألفت لتمثل على المسرح السياسة العراقية ما ترسمه المصالح البريطانية حتى اصدرت الحكومة امراً بسحب اجازة الحزب[٥٧] .

٢- منهاج الحزب

المادة الاولى : يكون مركز الحزب في بغداد وله ان يؤسس فروعاً في مختلف اتحاد العراق.

المادة الثانية : هدف الحزب

١- تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق .

٢- تعزيز استقلال العراق .

٣- حل مشكلة الاراضي واقامة الصناعة الحديثة في البلاد وتطوير العراق من دوري البداوة والاقطاع الى دور الحضارة .

المادة الثالثة : في سبيل الحريات الديمقراطية يعمل الحزب لتحقيق الادوار التالية :

١- حرية تأليق الاحزاب وحرية الاجتماع وحرية الاعتقاد والكلام والنشر .

٢- المساواة التامة بين مختلف القوميات والجماعات التي يتألف منها الشعب العراقي دون اي تفريق او تمييز على اساس عنصري او الدين او المذهب .

٣- الغاء جميع القوانين الاستثنائية الناقضة للحريات الديمقراطية التي تفرق بين ابناء الوطن في الاحكام .

٤- استقلال القضاء وتوسيع الصلاحيات للسلطة القضائية وجعلها قوة تحمي الحريات العامة والحريات الشخصية وتيسير مراجعة المحاكم سواء بتخفيض الرسوم اما باعفائها او تزييد عدد المحاكم او الحكام ورفع الكفاءات القضائية .

٥- جعل اعضاء المجالس البلدية والادارية ورؤساء البلديات وامين العاصمة منتخبين من قبل السكان وتمكين هذه المجالس من ممارسة شؤون البلديات والادارة بوجه يضمن تحقيق ارادة السكان .

٦- حرية انتخاب مجلس النواب والمجالس البلدية والادارة واتخاذ التدابير العملية لذلك ومنها جعل الانتخاب على درجة واحدة وتضييق نطاق الدوائر الانتخابية .

٧- جعل جهاز الحكومة ديمقراطياً والقضاء على روح البيروقراطية فيه وافساح المجال لانتقاد الموظفين وتوجيه هذا الجهاز نحو خدمة الشعب[٥٨] .

المادة الرابعة : لتعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية:

١- تقوية وسائل الدفاع ورفع مستوى الجيود مادياً وثقافياً وتعزيز الروح الوطنية فيهم بالأساليب الديمقراطية والدفاع عن استقلال البلاد .

٢- التعاون مع سائر البلاد العربية لضمان خدمة كل منها ورفع الحواجز المصطنعة بينهما وتوطيد الصلات بين الهيئات الشعبية الديمقراطية في هذه البلاد وتعاونها في سبيل تحقيق قوة حقيقية للجامعة العربية لتمكنها من الدفاع عن استقلال البلاد العربية .

٣- انماء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول الديمقراطية على اساس المصالح المتبادلة بين الشعب العراقي وشعوب هذه الدول .

٤- اعادة النظر بين العلائق العراقية – البريطانية لتحقيق قيامها على الاساس المتقدم ذكره.

المادة الخامسة : لحل مشكلة الاراضي يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

١- توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على الفلاحين وعلى افراد العشائر الرحل لإسكانهم.

٢- تأسيس البنوك الحكومية لإقراض الفلاحين وتأسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين لمساعدتهم على استغلال الاراضي بنطاق واسع وبالطرق العصرية وتصريف المنتجات .

٣- الغاء جميع العادات والقواعد الزراعية القديمة المجحفة بحقوق الفلاحين والتي اصبحت عائقاً عظيماً في سبيل تقدم البلاد[٥٩] .

المادة السادسة : لانعاش الاقتصاد الوطني ولنشوء الصناعة الوطنية الحديثة في البلاد يعمل الحزب على تحقيق الامور التالية :

١- تشجيع المشاريع الصناعية الاهلية وحمايتها .

٢- قيام الحكومة بمشاريع الصناعية الكبرى التي تتعلق بحاجات البلاد العامة .

٣- توسيع نظام السكك الحديدية والمواصلات البرية والنهرية والجوية .

٤- حماية صادرات العراقية من احتكار الشركات الاجنبية عموماً .

٥- ادخال الوسائل الالية الحديثة على الزراعة .

٦- تأسيس البنوك الحكومية لضمان سيطرة الدولة على مالية البلاد ولضمان استقلالها المالي .

٧- احياء الاراضي الزراعية بمشاريع ري كبرى .

٨- الغاء الضرائب والرسوم الجائرة وفرض الضرائب على الدخل والارث بنسب متصاعدة.

٩- الغاء رسوم البلديات على الحرفيين واصحاب الحوانيت الصغيرة والباعة المتجولين[٦٠].

المادة السابعة : في قضية العمال يعمل الحزب لتحقيق للعمال حقوقهم وتوسيعها الى ما وصلت عليه في البلاد الديمقراطية وخصوصاً في تحديد ساعات العمل اليومي والحد الادنى للأجور وتأليف النقابات وايجاد تشريع لضمان العمال ويجب تأسيس لجان تفتيش من العمال وتطبيق قوانين العمال[٦١] .

المادة الثامنة : في سبيل التقدم الاجتماعي يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

١- مكافحة الامية ونشر الثقافة بين جميع الابناء .

٢- جعل التعليم الابتدائي الزامياً وجعل التعليم مجاني في كافة مراحله وتوسيع التعليم المهني .

٣- تأليف وتشجيع الجمعيات والاندية العلمية والثقافية والرياضية وغيرها من الجمعيات.

٤- ضمان صحة الشعب بتزييد عدد المستشفيات والمستوصفات وتحسينها وتوسيعها والاهتمام بالوقاية الصحية والاكثار من عدد الاطباء .

٥- تنظيم المدن والقرى تنظيماً صحياً عصرياً وانشاء القرى العصرية .

٦- رفع مستوى صغار الموظفين .

٧- رفع مستوى المرأة وتعزيز مركزها الاجتماعي وحماية الام والطفل[٦٢] .

دعا عزيز شريف احد مؤسسي حزب الشعب الى اتحاد مع حزب الاتحاد الوطني وحزب الوطني الديمقراطي وكتب الى عبد الفتاح ابراهيم وعادل الجادرجي وتمت موافقة عبد الفتاح على العمل المشترك مع حزب الشعب وتوحيد الحزبان باسم حزب الاتحاد الشعبي وقد اقيم حفل كبير في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٦ حضر اعضاء الحزبان والقيت الخطب السياسية ، الا ان عملية التوحيد واجهت عراقيل من كلا الحزبين وبقي كل حزب متمسك بوجهة نظره ، حتى تم ابطال رخصتي الحزبين معاً في ٢٩ ايلول ١٩٤٧ ، وبقي الحزب يعمل سداً ثم اشترك في عام ١٩٤٨ مع الشيوعيين في لجنة تعاون سرية وبعدها انصرف اغلب اعضائه الى الحزب الشيوعي وقد كان في ذلك الوقت تعاون بين حزب الشيوعي والشعب[٦٣] ولكن لفترة قصيرة[٦٤] .

رابعاً : حزب الاتحاد الوطني

عندما شكلت وزارة توفيق السويدي الثانية يقدم في الثاني عشر من شهر اذار سنة ١٩٤٦ كل من عبدالفتاح ابراهيم ومحمد مهدي الجواهري وجميل كبة وعطا البكري وادور قليان وموسى الشيخ راضي وموسى صبار ثم ناظم الزهاوي بطلب الى وزارة الداخلية[٦٥].

وقد تم اجازة الحزب الذي يمثل الجناح اليساري في الحركة الوطنية مع الاحزاب اليمينية كافة في ٢ نيسان ١٩٤٦ وقد اتخذ الحزب جريدة الرأي العام التي يصدرها محمد مهدي

الجواهري لساناً لها منذ ١٤ نيسان ١٩٤٦ ثم استبدلت في ٩ حزيران ١٩٤٦ بجريدة صوت السياسية بعد ان اغلقت قبلها جريدة السياسية[٦٦] .

وفي ٢٨ نيسان ١٩٤٦ عقد الحزب اول مؤتمر له في بناية مدرسة الفيض الاهلية فألقى عبدالفتاح ابراهيم خطاباً مطولاً وقد عرف عن عبد الفتاح انه كان من جماعة الاهالي وكان من الماركسين اذ تأثر بها اثناء دراسته في جامعة كولومبيا في امريكا عاد بعد سفره الى جماعة الاهالي وتم الاختلاف معهم لذلك انشق عنهم ليؤسس حزب الاتحاد الوطني وكان هو رئيساً له وقد انشق عنهم محمد مهدي الجواهري بسبب الخلاف حول الجريدة وبصورة عامة فقد مارس حزب الاتحاد الوطني حقوقه كحزب معارض وقام بحملة معادية للوزارات كانت عنيفة لدرجة انه تم سحب رخص الحزب في وزارة في ٢٩ ايلول ١٩٤٧ بعد مقالة حادة اللهجة كتبها عبدالفتاح ابراهيم عن وزارة صالح جبر اغلق الحزب وتشتت اعضائه الباقون ولم يمارسوا العمل الحزبي بصورة سرية لكونهم لا يؤمنون بالتنظيم السري ولا يقرون به اصلاً[٦٧] .

دافع حزب الاتحاد الوطني عن الاتحاد السوفيتي وهاجم الاستعمار البريطاني واصفاً اياه بالعدو الاول وكان الحزب مؤمناً بالثورة الاجتماعية ودافع عن حقوق العمال وساندهم وقد اشار الى اهمية التنظيم النقابي ليضمن التقدم والازدهار وقد ربط في الاهمية بين الحركة الوطنية والنقابة العمالية وكذلك ربطها مع الحالة الاقتصادية معتبراً اياها من البنى التحتية الاساسية في بناء الدولة ولذلك دعا الى الاهتمام بالطبقة العمالية والاوضاع الاجتماعية[٦٨].

كما اكد الحزب على ضرورة توحيد الحركة الوطنية وجهودها في جبهة واحدة وقد فضل التعاون مع حزب الشعب وحزب الوطني الديمقراطي دون غيرها من الاحزاب الاخرى وهذا يعود طبعاً الى المبادئ الماركسية التي يؤمن بها وقد تغلغل الشيوعيين المنشقين عن الحزب الشيوعي الى حزب الاتحاد الوطني وكان منهم المحامي عبدالله مسعود القريني المنشق عن فهد عام ١٩٤٢ وقد رحب الحزب بانضمام عبدالله واعتبره يشكل دعماً جديداً للحزب[٦٩] .

منهاج الحزب

يعمل الحزب بالوسائل الدستورية على تحقيق الاهداف الاتية :

١- تعزيز كيان العراق الوطني واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على اساس المساواة والمصالح المتبادلة لجميع الدول الديمقراطية .

٢- توسيع مجال الحريات الديمقراطية .

٣- توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الاخرى وتوسيع مجال التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي بينهم وتأييد الاقطار العربية الغير مستقلة في نضالها من اجل استقلالها ومكافحة الصهيونية وايجاد حل للقضية الفلسطينية[٧٠] .

٤- تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات .

٥- الغاء جميع القوانين والانظمة التي تحول دون ممارسة الافراد والجماعات حقوقهم الديمقراطية .

٦- توطيد اسس الديمقراطية الصحيحة في الادارة ونظمها وتعزيز استقلال القضاء والعدل .

٧- تحقيق مبدأ الانتخاب الحر المباشر في جميع الانتخابات النيابية والادارية والبلدية .

٨- جعل التعليم الابتدائي موحداً والزامياً ومجانياً في كافة المدارس والمدن والقرى وتربية النشء تربية وطنية ديمقراطية وتوسيع التعليم الثانوي والعالي واحياء التراث الفكري والقومي والقضاء على الامية والعناية بالشباب والرياضة[٧١] .

٩- العناية بالصحة العامة واسباب الوقاية من الامراض والاهتمام بالمدن والقرى والارياف من الناحية الصحية وكذلك الاهتمام بالأمومة والطفل .

١٠-ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها وتهيأت وسائل الانتاج وتصنيع الزراعة وتنشيط التجارة وتنظيم الري وتوسع سبل المواصلات وتحسينها وحماية صادرات العراق من خطر الشركات الاحتكارية وقيام بتأسيس بنك مركزي للتموين واصدار العملة العراقية .

١١-العناية بشؤون العمال وتشجيعهم على الانتظام في النقابات وحماية حقوقهم وجعل العلاقات بينهم وبين اصحاب العمل اساس العدل والمصلحة الوطنية .

١٢-العناية بشؤون الفلاح وتحريره من البؤس والجهل ورفع مستواه ، الاجتماعي والاقتصادي بحمايته من الاستغلال الفاحش وتصريف منتوجاته وتأسيس مراكز حكومية للتسليف وتشجيع تربية الحيوانات الداجنة .

١٣-العناية بشؤون الموظفين ومستقبلهم وتنمية قدراتهم على تأدية الخدمات الاجتماعية[٧٢].

١٤-العمل على تعميم الملكية الصغيرة للأرض وتوطين القبائل الرحل وذلك عن طريق احياء الاراضي الاميرية وتوزيعها على الفلاحين وافراد القبائل .

١٥-العناية بأرباب المهن الحرة وتشجيعهم على الانتظام في نقابات دعم تأسيس الجمعيات التعاونية لتيسر لهم اسباب التقدم المهني وتعزيز مكانتهم في المجتمع .

١٦-تحقيق العدل في قرض الضرائب وقرض الضرائب المتصاعدة على الدخل بجميع اشكاله وعلى الارث وتخفيف عبء الضرائب والرسوم على صغار التجار وذوي الدخل الصغير وصغار الباعة .

١٧-يعتبر الحزب من مبادئه الاساسية السعي لجمع العناصر الديمقراطية وتوحيد في حزب واحد لتحقيق المصلحة الوطنية[٧٣] .

خامساً : حزب الأحرار

بعد اعلان الوصي عبد الاله عن خطابه في بهو أمانة العاصمة بغداد بفسح المجال لتأليف الاحزاب اتجهت الاحزاب اليسارية وكونت احزابها وكانت معارضين لذلك رأى بعض الساسة ضرورة وجود حزب معتدل يجمع داخله المعتدلين وان صح التعبير فهم تقريباً موالين لذلك بعضهم يغير حزب الاحرار من الاحزاب الموالية ولا يوضع مع المعارضة والبعض الاخر وبالنظر الى تاريخ الحزب واعماله ومشاركته في اسقاط وزارة صالح جبر يضعه في قائمة المعارضة بعيداً عن النظر لقيادته التنظيمية والتي جمعت فيها قادة وساسة في الدولة كما حولت بعض قادة العشائر وكلهم من طبقة اجتماعية مختلفة[٧٤] .

كانت فكرة الحزب بالتأسيس تعود لنوري السعيد وبإيعاز من الوصي عبدالاله ولكن لسفر نوري في مهمة الى تركيا بعد فشله في محاولة جمع بين سعد صالح وصالح جبر في حزب واحد ، لذلك وبعد سفر نوري نقيب النجف ومحمد فخري جميل وكامل الخضيري وعبد العزيز السنوي وعباس السيد سلمان ونوري الاورفلي بتقدم بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب الاحرار وتمت الموافقة عليه في ٢ نيسان ١٩٤٦[٧٥] .

جرت انتخابات اللجنة المركزية للحزب وفاز بها كامل الخضيري رئيساً والحاج داخل الشعلان معتمداً عاماً ومحمد فخري جميل سكرتيراً ، وبعد حملة نوري ضد وزارة السويدي مع اغلب اعضاء الوزارة الى الحزب واصبح السويدي رئيساً له ووزير الداخلية سعد صالح ووزير المالية عبد الوهاب محمود نائبين للرئيس[٧٦] .

وقد اعلن السويدي عن منهاج الحزب انه يسترشد بالآراء المعتدلة من يمينية ويسارية ويجاري اليمين واليسار في سبيل خدمة الامة ومنهاجهم الاصلاحي واظهر التعاون مع بريطانيا بعلاقات تعاون وتكافؤ ، وقد تخلى السويدي عن رئاسة الحزب في اول كانون الثاني ١٩٤٧ فانتخب سعد صالح بدلاً عنه وقد ادرك الاخير عدم تمتع الحزب بقاعدة شعبية لذلك سعى الى التعاون مع حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي للإطاحة بوزارة صالح جبر وشجب معاهدة بورتسموث التي عقدت مع بريطانيا في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨[٧٧] .

وعندما الف محمد الصدر وزارته في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ اراد ان يدخل على ممتاز ممثلاً عن الحزب لكن سعد صالح رئيس الحزب امتنع عن الموافقة لإدراكه عدم وجود ضمانات كافية لتنفيذ المطالب الشعبية وعندما الف مزاحم الباجه جي الوزارة في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ قامت هذه الوزارة بحملة واسعة ضد الاحزاب المعارضة وتم تجميد نشاط الحزب عام ١٩٤٨ ولم يعد اي استئناف نشاطه وذلك لوفاة رئيس الحزب سعد صالح في ١٧ شباط ١٩٤٨[٧٨] .

منهاج الحزب

المادة الاولى : يسمى الحزب (حزب الاحرار) ومركزه بغداد وله ان يؤسس فروع في جميع انحاء العراق .

المادة الثانية : هدف الحزب النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوفه والتعاون والسعي لتقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

المادة الثالثة : في السياسة الخارجية جاء بها :

١- تعزيز كيان العراق الدولي بشكل يلائم التطورات العالمية .

٢- التعاون مع الحكومات العربية غير مستقلة في سعيها من اجل الاستقلال .

٣- تعديل المعاهدة العراقية البريطانية بشكل الذي يطمئن مصالح العراق وامانيه[٧٩] .

المادة الرابعة : السياسة الداخلية

اصلاح الادارة العامة لخدمة الشعب وتوزيع العدل وتعزيز سيطرة القوانين والقضاء وهذا يتم عن طريق :

١- تشديد الرقابة وتقوية التفيش على اعمال الموظفين وتنسيق قوانين الخدمة وانظمتها وموظفيها.

٢- اقرار سياسة ثابتة للتوظيف ترمي الى تحقيق النزاهة في العمل والقيام بالواجب وتفضيل الكفاءة العلمية والاخلاقية والاختصاص الفني .

٣- تحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة وتامين سيطرتها على اعمال البلاد وتعديل قانون الانتخاب على اساس يتناسب وتطور البلاد ويحقق تمثيل الشعب .

٤- ضمان حقوق الافراد والجماعات والاحزاب في التمتع بكافة الحقوق والحريات المكفولة لهم في الدستور والعمل على تقوية القضاء وتعزيز استقلاله وتوسيع تشكيلاته .

٥- النظر في حالة الضرائب ووضعها بشكل تتلائم وحالة الفرد الاقتصادية ويتفق والمبادئ العلمية العادلة[٨٠] .

المادة الخامسة : السياسة الاجتماعية

اولاً : تنظيم جهود العناصر العاملة في سبيل التجريد والاصلاح ولغرض الاستفادة الى اقصى حد من كفاءة هذه العناصر وتنشيطها في الاعمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- تأليف نقابات العمال وتنظيم حالتهم وضمان حقوقهم في الاجور وساعات العمل وتهيئة الوسائل الصحية والثقافية لهم .

٣- نشر التعليم والثقافة والاكثار من الوسائل الصحية للفلاحين وتوزيع الاراضي عليهم .

ثانياً : المعارف

تنظيم مناهج التدريس على اساس يهيأ الفرد لفهم حقوقه والقيام بالواجبات العامة ومكافحة الامية ونشر الثقافة وجعل التعليم الالزامي ومجاني وتشجيع التعليم المهني .

ثالثاً : الصحة :

١- مكافحة الامراض المستوطنة والسارية .

٢- تسهيل سبل معالجة والتداوي لكافة افراد الشعب .

٣- تأسيس القرى العصرية وانشاء المساكن الصحية للعمال والفلاحين .

٤- تشجيع البلديات والسلطات المحلية على التنظيم والعمران .

رابعاً : الاسعاف الاجتماعي

١- تأسيس دور لتربية الايتام وتهذيبهم ملاجئ للعجزة وذوي العاهات .

٢- حماية الاطفال والعناية بالأمومة وتأسيس دور الولادة والحضانة[٨١] .

المادة السادسة : الناحية الاقتصادية

أولاً : المواصلات

تأسيس المواصلات في الداخل والى الخارج لتسهيل التجارة وايصال الانتاج العراقي الى الاسواق العالمية بأسرع وقت واقل كلفة ومن ذلك توسيع شبكة السكك وايصال العراق بالبحر الابيض المتوسط وتأسيس شركات للنقل البري والبحري والجوي .

ثانياً : الزراعة

١- نشر الزراعة الحديثة وتشجيعها بتقديم جميع التسهيلات لنجاحها من مساعدات مالية والسعي لتأسيس شركات وجمعيات تعاونية .

٢- اقرار سياسة الملكية الصغيرة في توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على الزراع وتقديم المساعدات الضرورية لهم[٨٢] .

٣- العمل على توطين العشائر الرحالة وتوزيع الاراضي على افرادها لغرض السكني والزراعي .

٤- انماء الثروة الحيوانية – الماشية والدواجن وتهيئة المراعي وتعزيز المؤسسات البيطرية .

ثالثاً : الصناعة

١- تشجيع الصناعات المحلية وانشاء الصناعات وطنية ومواردها الخام في البلاد واستغلال مرافق البلاد ومواردها الطبيعية .

٢- تشجيع تأسيس الشركات الاهلية وتقديم المعاونة لنجاها .

٣- تعديل نظام المصرف الزراعي والصناعي وتوسيع اعماله .

رابعاً : التجارة

١- التعاون التجاري بين الدول العربية توجيه السياسة الكمركية .

٢- تشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد وفق حاجة البلاد .

واما لسان حال الحزب هي جريدة الاحرار الصادرة في ١١ كانون الاول ١٩٤٦[٨٣] .

الخاتمة

يعد عام ١٩١٩ بداية نواة أول تجربة دعت إلى بناء دولة عراقية موحدة قامت في ظروف سياسية حرجة ،وتحت المظلة الوطنية ،وفى ظل الاحتلال البريطاني المباشر للبلاد تمثلت في وجود بعض الخلافات حول تشكيل دولة عراقية مستقلة ملكية ودستورية إلا أن الخلافات الحادة ظهرت بعد فترة قصيرة على تأسيسها نظراً لتباين منهاج المتبع في التشكيل ،لذلك تعد هذه المرحلة هي بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة ،اذ توج الملك واتخذ عدة إجراءات ذات طابع ديمقراطي شكلي ،ومن أهمها إصدار قانون الأحزاب والجمعيات في آب ١٩٢٢ ،وفي الحقيقة أن هذا القانون لم ينظم مسألة قيام الأحزاب والجمعيات بالشكل المطلوب بل عمد المندوب السامي البريطاني إلى السيطرة على عملية تكوين هذا القانون ،لإخضاع الأحزاب إلى شروط تصب في مصلحة الاحتلال ،وقد تميزت أحزاب النخبة الحاكمة بعدم استمراريتها وقصر حياتها نتيجة ضعف هياكلها وأهدافها ،وهى أهداف قصيرة المدى حيث ينتهي الحزب بمجرد انتهاء الهدف ولم تخلو مساعي النخبة السياسية من مطامع شخصية ومصالح ذاتية.

الهوامش

(١) لقد عرف العراق بعض قادة الاحزاب الذين يدعون الوطنية وخدمة مصالح البلاد والسعي لرفض المعاهدات البريطانية ومعارضتها حتى وصولهم الى غاياتهم وهي المناصب عندها يتنصلون عن وعودهم ومطالبهم السابقة وتغيرها وابرز من مثل هذا الاتجاه هم اعضاء حزب الاخاء الوطني ووصفهم المعاهدة بالجائرة والفاسدة وما ان وصلوا الى السلطة حتى تم تصديقها من قبل رشيد عالي الكيلاني ابرز المعارضين واول الموافقين .

(٢) عبد الزراق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٥٧ ، ص٢٠٨ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ط٢ ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٣ ،. ص١٣٣ .

(٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب العراقية ، ص١٣٣ .

(٥) للمزيد ينظر : عماد احمد الجواهري ، نادي المثنى بن حارثة الشيباني ، مجلة افاق عربية ، العدد (١) و(٢) ، أيلول – تشرين الاول ، ١٩٨٣ ، ص٥٣ .

(٦) للمزيد ينظر : فؤاد حسن هيكل ، جماعة الاهالي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ .

(٧) للمزيد ينظر : صفاء عبد الوهاب مبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ .

(٨) عبدالرزاق الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٤٦٥ – ٤٦٧ .

(٩) عادل غفوري خليل ، احزاب المعارضة العلنية في العراق ، ١٩٤٦ – ١٩٥٤ ، مطبعة اوفسيت الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٦٨ – ٦٩ .

(١٠) صبحي عبدالحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص١٨ ؛ سلمان التكريتي ، الوصي عبدالاله يبحث عن العرش ١٩٣٩ – ١٩٥٣ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٩٦ – ٩٧ ؛ محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، مكتبة خالد ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢٠ .

(١١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، دار الكتب ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ج٧ ، ص٣١٨ ؛ محمد مهدي كبة ، مذكراتي ، المصدر السابق ، ص١١٠ – ١١١ ؛ تقرير عبد الزهرة ، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، دار صادر ، طرابلس ، ٢٠٠٤ ، ص٧٢ ؛ زهير الدوري ، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق ، جداول للنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٥٦ – ٥٧ .

(١٢) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص١٠٨ – ١١١.

(١٣) خليل كنه ، العراق امسه وغده ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٧٥ – ٧٧ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص١٣٤ .

(١٤) عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١١ .

(١٥) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٦٩ ؛ عبد المجيد كامل عبداللطيف التكريتي ، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤ – ١٩٦٨) ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٦٦ ؛ كامل الجادرجي ، من اوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٧٠ ؛ فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة العراقية الداخلية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٣٨١ .

(١٦) زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص١٢٢ .

(١٧) كامل الجادر جي ، مذكرات كامل الجادر جي ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٨٥ – ٨٦ ؛ عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ، ص١٢ .

(١٨) محمد عويد محسن الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨م ، ١٩٩٧م ، ص١٠٤ .

(١٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص١٩ ؛ توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٢٠) غانم محمد الحقو ، معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الامم المتحدة ، مجموعة باحثين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٤٦٦ .

(٢١) للمزيد ينظر : احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ – ١٩٣٢ ، الكويت ، ١٩٧٦ ، ص٧٤ ؛ غانم محمد الحفُو ، المصدر السابق ، ص٤٦٧ .

(٢٢) للمزيد ينظر : احمد رفيق البرقاوي ، المصدر السابق ،ص٧٦ ؛ غانم محمد الحفوُ ، المصدر السابق ، ص٤٦٨ .

(٢٣) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٧٥ .

(٢٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص١٣٧ – ١٣٨ ؛ فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، مؤسسة الفليح للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص٦٢ – ٦٣ .

(٢٥) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٣٨ .

(٢٦) محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص١١٣ ؛ عبد الامير هادي الحكام ، المصدر السابق ، ص٢٨ ؛ عبدالجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجمهوري في العراق (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٢٢ .

(٢٧) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص١٤٠ – ١٤١ ؛ عبدالجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في العراق (١٩٠٨ – ١٩٥٨) ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٦٨ ؛ صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٣٥١ – ٣٥٢ .

(٢٨) طه خلف محمد الجبوري ، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق (١٩٥١ – ١٩٦٨) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ ، ص١٤ .

(٢٩) عبدالرزاق الحسني و تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٤٩ .

(٣٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٤٩ ؛ جريدة لواء الاستقلال ، العدد ١١١٤ ، ٥ تشرين الثاني ، ١٩٥٠ .

(٣١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٥٠ ؛ عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال ، ص٣٧ – ٣٨ .

(٣٢) عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال ، ص٣٩ .

(٣٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٥٣ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص٣٥ ؛ عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال ، ص٤٣ – ٤٤ .

(٣٤) عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال ، ص٤٦ – ٤٨ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٥٣ .

(٣٥) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٥٤–١٥٥ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص١٥٤–١٥٥.

(٣٧) عبد الرزاق الحسني ، مصدر سابق ؛ عبد الامير هادي، تاريخ حزب الاستقلال ، ص٤٧ .

(٣٨) عبدالرزاق الحسنى ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٥٧.

(٣٩) عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨–١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٣، ص٤٩–٥٦ .

(٤٠) جسيني ، سنغلتون ، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي ، ترجمة مجموعة مترجمين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩، ص٢٥ ؛ فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٣، ص١٤ .

(٤١) جيني ، سنغلتون ، المصدر السابق ، ص٢٦–٢٧.

(٤٢) عبدالرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية ، ١٩٥٨، بيروت ، ص٧٤؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٧٦ ؛ عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العهد الجمهوري الاول ، بغداد ، د.ت، ص٦٨.

(٤٣) عبد الرزق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٧٧؛ جيني سنغلتون ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٤٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٧٧؛ محمد عويد كامل الدليمي ، المصدر السابق ، ص١١٤.

(٤٥) قاسم جميل قاسم ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية ، دار النشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٧١؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٨٨.

(٤٦) جريدة صدى الاهالي ، بغداد ، العدد (٢١٠) ، ٣٠ مايس ، ١٩٤٦.

(٤٧) صوت الاهالي ، بغداد ، العدد ١١٥٢ ، ٣ نيسان ، ١٩٤٦ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص٨٩ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص١٨٩ ؛ فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص١٦٥ .

(٤٩) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ، ص١٠٠– ١٠٥ .

(٥٠) فاضل حسين و تاريخ الحزب الوطني ، ص١٦٥ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص .

(٥١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية (١٩١٨ – ١٩٥٨) ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ج٧ ، ص٤٠ .

(٥٢) جريدة العراق ، بغداد ، العدد ٧٠٩٣ ، ٩ نيسان ، ١٩٤٦ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٩١ .

(٥٣) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، المصدر السابق ، ص٧٥ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٧ ، ص٤١ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٩٢ .

(٥٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص١٩٣ .

(٥٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٦٠ ، ص١٦٦ .

(٥٦) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(٥٧) خالد حسن جمعه ، الاحزاب السياسية في العراق ، ١٩٢١ – ١٩٦٨ ، دراسة لموقفها من الواحد العربية ، دار المصادر ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٢٤٨ – ٢٤٩ .

(٥٨) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٩٩ ؛ خالد حسن جمعه ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٥٩) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص٢٠٠ ؛ عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال ، ص٥٦ .

(٦٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٢٧ – ٢٠١ ؛ عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

(٦١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ص٣٣ ؛ خالد حسن جمعه ، المصدر السابق ، ص٢٦٩ .

(٦٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب العراقية ، ص٢٠١ – ٢٠٢ ؛ عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

(٦٣) عندما تم توحيد العمل بين حزب الشعب والاتحاد الوطني ولمدة قصيرة وهل هذا التعاون بسبب اختلاف الايديولوجيات الفكرية حدثت مشاكل بين الحزبين ظهرت بصورة علنية على مقالات هذان الحزبان وقد دعا فهد مؤسس الحزب الشيوعي في العراق اعضاء الحزب واتباعه وهو في السجن الى رأب صدع بين الحزبان وتوحيد جهود الاحزاب والحركة الوطنية ؛ للمزيد ينظر : سيف عدنان ارحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٩ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص٣٦ – ٣٧ .

(٦٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٩٧ ؛ سيف عدنان القيسي ، المصدر السابق ، ص٣٧.

(٦٥) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٧ ، ص٤٤ .

(٦٦) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص٢٠٦ – ٢٠٧ ؛ عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٩٢ ؛ خالدة إبلال الجبوري ، التحليل التاريخي للبيئة السياسية للأحزاب العراقية ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، النايا للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص٦٠ – ٦١ .

(٦٨) عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

(٦٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، مصدر سابق ، ص٤٠٦.

(٧٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٢٠٨ .

(٧١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٢٠٩ .

(٧٢) عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص٥٦ .

(٧٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص٢٠٩ ؛ عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص٥٩ ؛ خالد حسن جمعة ، المصدر السابق ، ص٦١ .

(٧٤) عبدالجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٧٥) خالدة إبلال الجبوري ، المصدر السابق ، ص٦٥ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب ، ص١٦٢.

(٧٦) وميض جمال عمر نظمي واخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، جامعة بغداد ، ص٢٤٦.

(٧٧) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٦٢ .

(٧٨) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

(٧٩) عبدالجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٧٦ .

(٨٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٧٢ .

(٨١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٧٣ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص١٧٤ .

(٨٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص١٧٤ – ١٧٥ .

المصادر

١- احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ – ١٩٣٢ ، الكويت ، ١٩٧٦ .

٢-عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العهد الجمهوري الاول ، بغداد ،(د.ت) .

٣-جريدة العراق ، بغداد ، العدد ٧٠٩٣ ، ٩ نيسان ، ١٩٤٦.

٤-جريدة صدى الاهالي ، بغداد ، العدد (٢١٠) ، ٣٠ مايس ، ١٩٤٦.

٥-جريدة لواء الاستقلال ، العدد ١١١٤ ، ٥ تشرين الثاني ، ١٩٥٠ .

٦-جسيني ، سنغلتون ، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي ، ترجمة مجموعة مترجمين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩.

٧-جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ .

٨-خالد حسن جمعه ، الاحزاب السياسية في العراق ، ١٩٢١ – ١٩٦٨ ، دراسة لموقفها من الواحد العربية ، دار المصادر ،(د .ت).

٩-خليل كنه ، العراق امسه وغده ، بيروت ،١٩٦٦.

١٠-زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٣ .

١١- زهير الدوري ، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق ، جداول للنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ .

١٢-سلمان التكريتي ، الوصي عبدالاله يبحث عن العرش ١٩٣٩ – ١٩٥٣ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ .

١٣-سيف عدنان ارحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٩ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
١٤-صبحي عبدالحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٨٣.
١٥-صفاء عبد الوهاب مبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ .
١٦-صوت الاهالي ، بغداد ، العدد ١١٥٢ ، ٣ نيسان ، ١٩٤٦ .
١٧-طه خلف محمد الجبوري ، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق (١٩٥١ – ١٩٦٨) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ .
١٨-عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٣.
١٩-عادل غفوري خليل ، احزاب المعارضة العلنية في العراق ، ١٩٤٦ – ١٩٥٤ ، مطبعة اوفسيت الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٤ .
٢٠-عبد المجيد كامل عبداللطيف التكريتي ، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤ – ١٩٦٨) ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٢١-كامل الجادرجي ، من اوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ .
٢٢-خالدة إبلال الجبوري ، التحليل التاريخي للبيئة السياسية للأحزاب العراقية ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، النايا للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٢ .
٢٣-عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٦ .
٢٤-عبد الزراق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٥٧ .
٢٥-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ط٢ ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٣.
٢٦-تقرير عبد الزهرة ، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، دار صادر ، طرابلس ، ٢٠٠٤ .
٢٧-عبدالجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في العراق (١٩٠٨ – ١٩٥٨) ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ .
٢٨-صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٠.
٢٩-عبدالجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجمهوري في العراق (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٧.
٣٠-عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية (١٩١٨ – ١٩٥٨) ، ج٧، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٣١-عبدالرزاق الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٣٢-عبدالرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية ، بيروت ١٩٥٨.

٣٣-عماد احمد الجواهري ، نادي المثنى بن حارثة الشيباني ، مجلة افاق عربية ، العدد (١) و(٢) ، أيلول – تشرين الاول ، ١٩٨٣ .
٣٤-غانم محمد الحفو ، معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الامم المتحدة ، مجموعة باحثين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
٣٥-فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة العراقية الداخلية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ .
٣٦-فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، مؤسسة الفليح للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٤ .
٣٧-فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٣.
٣٨-فؤاد حسن هيكل ، جماعة الاهالي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٣٩-كامل الجادر جي ، مذكرات كامل الجادر جي ، بيروت ، ١٩٧٠ .
٤٠-محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، مكتبة خالد ، بغداد ، ٢٠٠١ .
٤١-محمد عويد محسن الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨م ، ١٩٩٧ .
٤٢-محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .
٤٣-توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ .
٤٤-قاسم جميل قاسم ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية ، دار النشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
٤٥-وميض جمال عمر نظمي واخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، جامعة بغداد ، (د .ت).

Sources:

1-Ahmad Rafiq al-Barqawi, Political Relations between Iraq and Britain 1922-1932, Kuwait, 1976.
2-adel Taqi al-Baldawi, National Progressive Party in the First Republican Period, Baghdad ,(d .t).
3- Journal of Iraq, Baghdad, No. 7093, April 9, 1946.
4- Sada Al-Ahali Newspaper, Baghdad, No. (210), 30 May, 1946.
5- Journal of the Independence Brigade, No. 1114, November 5, 1950.
6- Jisini, Singleton, Iraqi National Democratic Party in the Royal Covenant, translation of a group of translators, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1999.
7- Jafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1941-1953, Master Thesis, Faculty of Arts, University of Baghdad, 1973, p. 19; Tawfiq al-Suwaidi, Memoirs of Half a Century of Iraqi History and the Arab Issue.
8- Khalid Hassan Juma, Political Parties in Iraq, 1921-1968, study of its position on the Arab one, Dar al-Matarat, Baghdad, 2011.

9- Khalil Kaneh, Iraq and its Ghada, Beirut, 1966.
10- Zaki Saleh, Introduction to the study of contemporary Iraq, Press Association, Baghdad, 1953.
11- Zuhair al-Douri, Political Thought of the Secular Parties and Movements in Iraq, Schedules for Publication, Beirut, 2014.
12- Salman al - Tikriti, the guardian Abdel - Allah looking for the throne 1939 - 1953, the Arab House of Encyclopedias, Beirut, 1989.
13- Saif Adnan Erhim Al-Qaisi, Iraqi Communist Party and his role in the Iraqi National Movement 1949-1958, Master Thesis, Faculty of Arts, Baghdad University, 2011.
14- Subhi Abdul Hamid, Secrets of the Revolution of July 14, 1958 in Iraq, Al-Adeeb Press, Baghdad, 1983.
15-Safaa Abdul Wahab Mubarak, coup in 1936 in Iraq, Master Thesis, Faculty of Arts, University of Baghdad, 1973.
16- Saut of the People, Baghdad, No. 1152, April 3, 1946.
17-Taha Khalaf Mohammed Al-Jubouri, The Position of Political Parties and National Forces on the Oil Issue in Iraq (1951-1968), Master Thesis, Faculty of Education, Tikrit University, 2005.
18- Adel Taqi Al-Baldawi, The Social Formation of political parties and societies in Iraq, 1908-1958, Baghdad, 2003.
19- Adel Ghafouri Khalil, Public Opposition Parties in Iraq, 1946-1954, Offset Printing Press, Baghdad, 1984.
20- Abdul Majeed Kamel Abdul Latif Al-Tikriti, Regular in the Contemporary History of Iraq (1914-1968), Baghdad, 2008.
21- Kamel Al-Jaderji, from the papers of Kamel Al-Jaderji, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1971.
22- Khalida Ibalal Jubouri, Historical Analysis of the Political Environment of Iraqi Parties 1946-1958, Al-Naya for Studies, Publishing and Distribution, Damascus, 2012.
23- Abdul Amir Hadi Al-Akam, History of the Iraqi Independence Party 1946-1958, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1986.
24- Abdul-Zaraq al-Hassani, Iraq's Modern Political History, Modern Library, Sidon, 1957.
25- Abdul Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Political Parties, I 2, Al-Abjadiyya Center, Beirut, 1983.
26- Takrer Abdul Zahra, the Royal Court of Iraq in the years of burning 1953 - 1958, Dar Sader, Tripoli, 2004.
27- Abdul-Jabbar Hassan al-Jubouri, Political Parties and Associations in Iraq (1908-1958), Freedom House, Baghdad, 1977.
28- Salah Al-Akkad, The Contemporary Arab Orient, Cairo, 1970.
29- Abdul-Jabbar Abdul-Mustafa, The Experience of Republican Action in Iraq (1921-1958), Freedom House, Baghdad, 1987.
30- Abdul Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries (1918-1958), c 7, Center of the alphabet, Beirut, 1980.
31-Abdul Razzaq al-Daraji, Ja'far Abu al-Taman and his role in the national movement in Iraq, Baghdad, 1979.

32-Abdul Razzaq Mutlaq Al-Fahd, History of Political Parties in Iraq and its Role in the National Movement, Beirut. 1958.
33-Imad Ahmed Al-Jawahri, Al-Muthanna Bin Haritha Al-Shaibani Club, Afaq Arabia Magazine, Issue (1) and (2), September-October, 1983.
34- Ghanim Mohammed al-Hafu, 1930 Treaty and the entry of Iraq, United Nations League, Group of Scholars, Beit al-Hikma, Baghdad, 2002.
35- Farouk Saleh Al-Omar, Iraqi-British Treaties and its Impact on Iraqi Internal Politics, Freedom House, Baghdad, 1977.
36- Fadel Hussain, Political Thought in Contemporary Iraq 1914-1958, Al-Falih Foundation for Printing and Publishing, Kuwait, 1984.
37- Fadel Hussain, History of the National Democratic Party, People's Press, Baghdad, 1963.
38- Fuad Hassan Heikal, The Iraqi People's Group, Baghdad, 1979.
39- Kamel Al-Jaderji, Memoirs of Kamel Al-Jadrji, Beirut, 1970.
40- Mohammed Hamdi al-Jaafari, the coup d'etat in Iraq, the uprising of November 1952, Khalid Library, Baghdad, 2001.
41- Mohammed Awaid Mohsen al-Dulaimi, Kamel al-Jadirji and his role in Iraqi politics 1897-1968, 1997.
42- Mohamed Mehdi Kubba, my memoir at the core of events, Dar al-Tali'ah, Beirut, 1965.
43-Tawfiq Al-Suwaidi, My Half-Century Diaries of Iraqi History and the Arab Cause, Memory for Publishing and Distribution, Beirut,2011.

44-Qasim Jamil Qasim, National Democratic Party of Iraq, Political, Economic and Social Study, Publishing House, Cairo, 1973.

45-Wamid Jamal Omar Nazmi and others, Contemporary Political Development in Iraq, University of Baghdad, (D. T).